



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

# كاسيون

اسبوعية - 24 صفحة • العدد (50) ل.س • دمشق ص.ب (35033) • تليفاكس (00963 11 3120598) • بريد إلكتروني: general@kassioun.org

## التأمينات الاجتماعية...

### «مركز مالي» واعد

[12]



## الافتتاحية

### لا أمان قبل إخراج الأمريكي!

عاد مصطلح «المنطقة الآمنة» إلى التداول مجدداً بعد أن اختفى لسنوات متتالية، عبر تصريحات مختلفة لترامب وأردوغان وجهات أخرى، والحديث يدور هذه المرة عن شمال شرق سورية، أو أجزاء منه.

أول ما ينبغي الوقوف عنده هو أن فهم الطرح الجديد ضمن الإحداثيات السابقة، إحدائيات ما قبل 4-5 سنوات، هو بالضرورة فهم خاطئ، أي أن الحديث عن منطقة آمنة أو عازلة أو أيًا تكن تسميتها بمعنى منطقة «حظر جوي»، هو كلام عفى عليه الزمن ولا مكان له على خارطة الوقائع الجديدة، وذلك بالرغم من أن بعض الجهات لا تزال تحلم بسيناريو من هذا القبيل، وخاصة الجانب الأمريكي وطرف متحالف معه ضمن تركيا لا يزال مؤثراً وفعالاً وإن لم يكن مقررًا.

ليس هؤلاء فحسب، بل هناك بعض أطراف عربية إضافة إلى فرنسا، لا تزال تبحث عن موطئ قدم إقليمي في سورية عبر التساوق مع طرح «منطقة آمنة» مع محاولة تكييفه بما يخدم مصالحها، رغم أن وزن هؤلاء يكاد يهمل لصغره.

إذا تركنا جانباً أحلام وأوهام الجهات المختلفة، ووضعنا على طاولة البحث المتحولات الأساسية المؤثرة في المسألة سنجد أماننا اللوحة التالية:

أولاً: الولايات المتحدة مضطرة للانسحاب من سورية، وفي آجال غير بعيدة، تحت ضغط أزماتها المتعددة من جهة، ولأنها ببساطة تضع أقدامها ضمن بيئة مليئة بالأعداء، مليئة إلى الحد الذي لن تعرف معه من أين سيأتيها «الكف»، وهو أت لا محالة.

ثانياً: في محاولتها تكييف الانسحاب، تحاول تمديد وجودها قدر الإمكان لضمان شكل انسحاب يخلف وراءه صراعاً حاداً بين ثلاثي أستانا وبين مكونات المنطقة بأسرها، ولذا تراها تصعد وتوتر الأجواء وتعرض من تحت الطاولة جملة من الخطط والسيناريوهات المتناقضة؛ خطة لكل طرف.

ثالثاً: بين أهم الفوالق التي تعمل واشتغل عليها، ذلك الفالق بين الكرد والأتراك، ليس كجبهتين سياسيتين بل كقوتين؛ فهي تسعى إلى ترجيح كفة المتطرفين ضمن تركيا الراغبين بسيطرة طويلة الأمد على مساحات من الأرض السورية، وبالتزامن مع ذلك تحاول ترجيح كفة محددة على الجانب الكردي تتمسك بطروحات يمكن أن تشم منها رائحة انفصال أو سعي باتجاه فيدرالية.

إن حل المسألة يمر عبر طريق واحد يضمن للكرد السوريين حقوقهم، ويحميهم من أي احتمال لاجتياح تركي، ويحمي الأتراك كشعب من التلاعب الأمريكي ومن الطروحات الانفصالية، ويحمي السوريين ووحدة أرضهم ودولتهم وسيادتهم عليها...

بهذا المعنى فقط يمكن أن تكون المنطقة آمنة حقاً، وذلك عبر جملة من التفاهات، أساسها هو وجود الجيش السوري على طول الحدود السورية التركية، بالتوازي مع إشراك المكونات السياسية لشرق الفرات إشراكاً جدياً في العملية السياسية السورية على أساس القرار 2254، بدءاً بالمدخل الدستوري، بما يحفظ كرامات الناس، وبما يضمن حل الجزء المتعلق بسورية من القضية الكردية حلاً عادلاً.

إن إمكانية نزع الألغام الأمريكية هي إمكانية عالية جداً، وصراطها التوافق بين ثلاثي أستانا من جهة، وتحمل السوريين لمسؤولياتهم الوطنية من جهة أخرى، وأياً يكن الشكل التفصيلي للتفاهم الذي لن يطول الوقت للوصول إليه، فإن المؤكد أن أمان الشمال الشرقي السوري، كما أمان أي منطقة في سورية، لن يتحقق بشكل فعلي قبل خروج الأمريكيين منها...

#### شؤون عربية ودولية



«أفانغارد» صاروخ بقلب واشنطن

17

#### شؤون محلية



الحكومة وأزمة المشتقات النفطية

08

#### ملف «سورية 2019»



الأمم المتحدة: الثلث الثالث ومهمة «التيسير»

05

#### شؤون عمالية



نحن والحكومة لسنا شركاء..

04

# المؤتمرات السنوية لعمال دمشق



## بصراحة

■ محمد عادل اللحام



### مؤتمرات نقابية ولكن؟

بدأ انعقاد المؤتمرات النقابية منذ منتصف الشهر الأول حسب القرار المتخذ وقبلها تبدأ دوامة التحضير لهذه المؤتمرات بجمع الوثائق والأوراق والبيانات الدالة على العمل الذي قامت به النقابات على مدار العام في المواضيع المختلفة، والقارئ لبعض التقارير المكتوبة والموزعة من قبل النقابات يجد كماً لا بأس به من القضايا والمطالب التي تم طرحها في العام الذي سبق، قد جاء على ذكرها ويردها النقابيون في مداخلاتهم التي يلقونها في مؤتمراتهم لينتهي المؤتمر كما بدأ دون نتائج أو قرارات تخرج هؤلاء النقابيين من دوامة الإعادة المستمرة لمطالبهم في نفس المكان، وأمام نفس القيادات النقابية و«السياسية» التي تسمع تلك المطالب، ولكن ماذا بعد؟ هل تحلها المذكرات والكتب التي تُسكّر إلى الجهات المعنية بالحل، وهي كثيرة خلال العام، ولكن أيضاً في أحوال كثيرة لا حياة لمن تنادي، وإلا ما هو مبرر إعادتها وبع الصوت بها دون بصيص أمل بالحل لها؟ من خلال التجربة الطويلة للنقابات مع المطالب والمذكرات التي تُسكّر لأولي الحل والعقد في هذه الشؤون، لا بد أن يكون هناك سؤال يراود الكثير من النقابيين المكربين لمطالبهم في كل المؤتمرات التي يحضرونها: أليس هناك شكل آخر تسمع به الجهات المعنية والتي يبدها حل لمطالبتنا؟

لقد تفاقمت وتكاثرت القضايا المطالبية والحقوقية للطبقة العاملة، والعمال يفتنون من ألم الحاجة والعوز بسبب ضعف أجورهم وتناقص قيمتها الحقيقية، وهذا الواقع يعجز عنه بأشكال مختلفة سواء في المؤتمرات أو خارجها في المعامل وأماكن العمل الأخرى، وهي الحديث الذي لا يقطع بين العمال دون أن يجد صدى عند غيرهم، والأنكى من هذا أن الصدى الوحيد الراجح إلى العمال هو ما تقدمه الحكومة من تبريرات لا أكثر منها، ولكنها تبقى تبريرات لا تقدم للعمال ما يغير من واقعهم المعيشي بشيء سوى مزيد من الفقر والحرمان.

إن المؤتمرات لمن يحضرها سيجدها مكاناً لاستعراض المأسى والحرمانات المختلفة التي يعاني منها العمال، أي: إنها لا تملك قرار التغيير المطلوب اتخاذه من أجل تأمين ما هو مطلوب تأمينه من أرباب العمل بما فيهم الحكومة، والسبب واضح وبين، العمال لا يشكلون وزناً ضاعطاً - إلى هذه اللحظة - يغير من ميزان القوى الطبقي المختل إلى حد كبير لصالح قوى رأس المال - قوى السوق.

### ■ مراسل قاسيون

إذ افتتح اتحاد عمال دمشق باكرة هذه المؤتمرات بالمؤتمر السنوي لعمال الدولة والبلديات الذي عقد بتاريخ 2019/1/15 حيث جاء في تقرير النقابة «الشؤون الاقتصادية»

إن ما يوضع من عراقيل أمام نهوض القطاع العام من سياسات تتخذها الحكومة بحق عمله تعتبر كسابقاتها من الحكومات، فبتنا نسمع الكثير ولا نجد إلا القليل، فالنضج مستمر وارتفاع الأسعار لم يتوقف.

العمال يطالبون:

رفع الرواتب والأجور بما يتناسب مع ارتفاع الأسعار، وجعل آلية ربط الرواتب بالأسعار عملية دائمة، وتغطية هذه الآلية من المصادر الفعلية.

توسيع نطاق الدعم الاجتماعي بشكل ممنهج، كتعديل قانون العمل لصالح العمال، ومنع التسريح التعسفي.

هناك أهمية استثنائية لصون القطاع العام بوصفه الداعم الأساس للصمود، وهذا الأمر يتطلب نبذ كل المشاريع التي ترمي إلى تفويض دوره، فالحفاظ على القطاع العام هو من المهام الرئيسية في المعركة الوطنية الكبرى.

وجاء في التوصيات التي قدمها التقرير:

تشجيع الإنتاج الوطني في الصناعة والزراعة وتأمين مستلزماتهما.

وضع حد لمصاعب الحياة المعيشية للكادحين وذوي الدخل المحدود. نطالب بأن يكون هناك دور فاعل للمؤسسات الحكومية في مجال التجارة الداخلية والخارجية.

الدفاع عن الإنتاج الوطني وعن حقوق المنتجين وخاصة العمال وصغار الكسبة وكل العاملين بأجر.

ومن ثم تلاح مؤتمراً نقابية عمال الصحة، وكذلك نقابة عمال الكهرباء، وما هو مشترك في هذه النقابات الثلاث: أن عمالها ضمن أهم القطاعات الخدمية في مدينة دمشق وفي البلاد، حيث تقاطعت معظم مطالب العمال في هذه القطاعات من خلال المؤتمرات، بالمطالبة بإلغاء

سقف الرواتب للعمال المحددة بجداول الأجور التي تحجب عن العمال الزيادات الدورية المستحقة لهم، ويبقون رهينة الزيادة الاستثنائية التي لا يعرف متى تأتي إلا الله.

رفع قيمة الوجبة الغذائية بما يتناسب والأسعار الراجحة وإعطائها للعمال الذين حرموا منها لقصور القوانين، أو لاعتبارات مزاجية الإدارات.

تعديل تعويضات نظام الحوافز بما ينسجم مع الواقع المعيشي والراتب الأخير للعاملين.

إلغاء الضرائب المفروضة على أجور العاملين لأن هذه الأجور مهما بلغت لا تستطيع أن تلبى الحاجات الأساسية للمعيشة.

تأمين المواصلات أو بديل نقدي مجزٍ وحققي للعاملين المحرومين

من هذه الخدمة. رفع نسبة طبيعة العمل وحسابها على الراتب الحالي وتأمينها للعمال الذين حرموا منها.

المطالبة بتأمين اللباس الضروري والمناسب للعمال حسب طبيعة عملهم.

كما أكد معظم المدخلين في هذه المؤتمرات على أن الوضع المعيشي للعمال أصبح لا يطاق، بسبب الأجور المتدنية وغير المتناسبة مع الأسعار الجنونية، وسوء الطبابة المقدمة بسبب تحديدها بسقف

لا تتناسب مع الأسعار من حيث أجور المعاينة للأطباء الأخصائيين أو أجور العمليات الجراحية التي يضطر إليها العامل.

المطالبة بتعديل المادة المتعلقة بحساب الراتب التقاعدي في قانون التأمينات الاجتماعية لتصل إلى 100% من أجر العامل الأخير، وتشميلهم بالضمان الصحي وتعديل قوانين العمل بما ينسجم مع الدستور.

فيما طالب مندوبو مؤتمر نقابة الدولة والبلديات العاملين في محافظة دمشق وريفها والبلديات التابعة لها بتعويض بدل الإجازات للعمال الذين لم يحصلوا على إجازاتهم السنوية، التي تتطلب طبيعة وظروف عملهم ذلك، إضافة إلى نقص عدد العمال

وخاصة عمال النظافة، كما طالب عمال وزارة الاتصالات والتقانة بالميزات الهاتفية أسوة بأقرانهم في شركة الاتصالات، وكذلك عمال

مؤسسة المياه طالبوا ببعض الميزات الخاصة للعاملين في هذا القطاع. كما طالبت اللجنة النقابية في شركة الاتصالات بالعودة عن قرار مجلس الوزراء الذي خفض نسبة الزيادة الدورية من 9% كحد أدنى الذي أقره مجلس إدارة الشركة بقراره رقم 1/ لعام 2016 للعاملين المتعاقدين وفق أحكام نظام العمل في الشركة إلى 3% كحد أدنى.

وفي نقابة عمال الكهرباء، أكدت مداخلة أحد أعضاء المؤتمر: أن غالبية الشعب تزداد فقراً فيما هناك حفنة صغيرة تزداد ثراءً وفحشاً على حساب الشعب والدولة، وهم يحصلون على 90% من ثروة الوطن، لذلك لا بد من اتخاذ إجراءات اقتصادية اجتماعية تخفف عنهم آثار تراجع الوضع المعاشي، وذلك بالقطيعة مع السياسات الاقتصادية الليبرالية التي يصر البعض عليها، رغم ما خلفته من مأس وأزمات اقتصادية والتي تتجلى بقانون التضاريس وغيرها من القوانين، والاستعاضة عنها بسياسات اقتصادية اجتماعية منحازة إلى العمال وجماهير الشعب الكادحة، وتطوير الإنتاج الوطني الصناعي والزراعي، وحماية قطاع الدولة، وربط الأجور بالأسعار لتأمين العيش الكريم، والحفاظ على قيمة الليرة الشرائية من خلال سياسة نقدية صحيحة.

# مؤسسة التأمينات في العناية المشددة!

## تقصير من مجلس إدارة المؤسسة

لم يتطرق الاجتماع إلى الديون على القطاع الخاص وكيفية تحصيلها، فإذا كان القطاع الخاص انصاع لقرارات الحكومة وسجل عماله في التأمينات كما أعلن، فلماذا لا تطالبه الحكومة بديون المؤسسة التي عليه، ولماذا لا تتحرك المؤسسة من تلقاء ذاتها للمطالبة بديونها على الجهات القطاع الخاص؟ وخاصة أن المؤسسة تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري، وتمارس حقوقها المخولة للسلطات المالية المختصة بموجب قانون جباية الأموال العامة لتحصيل المبالغ المترتبة لها والمنصوص عليها في قانون التأمينات الاجتماعية وتعديلاته «فقرة ج» من المادة 3 من قانون التأمينات الاجتماعية».

## تغيب متعمد

المؤسسة وأموالها تُعدّ ملكاً للطبقة العاملة، فكيف تتم مناقشة واقع المؤسسة وطريقة استثمار أموالها في ظل غياب الاتحاد العام لنقابات العمال وكأنه غير معني بالمؤسسة؟ ألا يُعدّ الاتحاد العام لنقابات العمال الجهة الممثلة للعمال قانوناً وهو الذي يتولى الدفاع عن حقوق العمال ومصالحهم؟ أم أن الحكومة تريد إبعاد الاتحاد العام من القيام بأي دور رقابي على طريقة إدارتها للمؤسسة وخاصة أنها المنهزمة الأولى والأخيرة في ضياع أموال العمال وحقوقهم من خلال سياساتها الاقتصادية، فكيف تنصّب نفسها اليوم وتظهر بمظهر المدافع عن أموال العمال وحقوقهم؟



وضعت لجنة السياسات والبرامج الاقتصادية في رئاسة مجلس الوزراء مؤسسة التأمينات الاجتماعية في حجرة العناية الحكومية الفائقة من خلال اجتماع استثنائي واسعاً في هو الأول من نوعه في تاريخ المؤسسة، وترأسه رئيس مجلس الوزراء حسب ما أعلن في وسائل الإعلام.

## أديب خالد

الاجتماع كان مخصصاً لمناقشة رؤية المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية لآلية استثمار أموالها، ولبحث واقع عمل المؤسسة التي تقدم خدمات تأمينية، ولحل مشكلة الديون المتراكمة للمؤسسة على جهات القطاع العام، وأوضح مدير عام المؤسسة: أنه تم التأكيد على تشكيل لجان لحل مسألة الديون، ولجان لبحث استثمار أموال المؤسسة.

كما صرح مدير عام المؤسسة عن أعداد العمال المسجلين في التأمينات الاجتماعية حديثاً حيث أعلن عن تسجيل 172 ألف عامل خلال أربعة أشهر من القطاع الخاص حسب زعمه وذلك بتوجيهات من الحكومة للقطاع الخاص بضرورة التقيد بالقوانين.

من جهتها أوضحت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل، أهمية تعديل قانون التأمينات الاجتماعية خاصة لجهة تمكين المؤسسة من إدارة أموالها واستيفاء الديون المستحقة

لها على القطاع العام، مبيّنة أن المسودة النهائية أصبحت جاهزة، ويتم الآن تعديل التعليمات التنفيذية، ولكنها لفتت من جهة أخرى إلى أن واقع المؤسسة الحالي لا يمكنها من الخوض في استثمارات جديدة.

## واقع المؤسسة المازوم

واقع مؤسسة التأمينات الاجتماعية الحالي يعود من جهة إلى تراكم ديونها على القطاعين العام والخاص، عدا عن أموال المؤسسة التي تمّ شطفها من قبل الحكومة والتي تبلغ 300 مليار ليرة سورية ودعمها كي تقوم بواجباتها وتقديم

الخدمات التأمينية للمتقاعدين، ولكن الاجتماع هذا لم تصدر عنه أية خطوات عملية تخرج المؤسسة من الوضع الحالي، بل الاجتماع الذي جرى والذي جرى تغيبب الاتحاد العام لنقابات عنه، كان يهدف إلى كيفية استثمار باقي أموال المؤسسة وإطلاق رصاصة الرحمة عليها من قبل الحكومة، وكلام وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل خير دليل على واقع المؤسسة الحالي حيث صرحت: إن وضع المؤسسة لا يسمح لها بالدخول باستثمارات جديدة.

## الطبقة العاملة



## أمريكا- احتجاج المعلمين

يعتزم أكثر من 30 ألف مدرس الإضراب عن العمل في المدارس العامة في لوس انجلوس يوم 21 كانون الثاني، في أول إضراب لهم منذ 30 سنة، بعد أن وصف زعماء نقابيون أحدث عرض طرحته الإدارة التعليمية لزيادة الرواتب بأنه «إهانة». ويعتزم المدرسون أيضاً تنظيم تجمع حاشد، والقيام بمسيرة إلى مجلس مدينة لوس انجلوس إذا لم يتم التوصل لاتفاق في آخر دقيقة مع المدرسين في لوس انجلوس كما تطالب نقابة المعلمين في لوس انجلوس بزيادة 6.5% على الرواتب، وزيادة عدد أمماء المكتبات والمستشارين والمرمضين في المدارس، وتقليل عدد الطلاب في الفصول الدراسية، وكذلك الاختبارات.

## العراق- تسريح تعسفي

نظم اتحاد العمال في محافظة المثنى يوم 15 كانون الثاني، وقفة احتجاجية أمام مصرفي السماوة بمشاركة عدد من العمال، ضد قيام إحدى شركات وزارة الصناعة والمعادن المنفذة لمشروع وحدة الإسفلت ونصب خزانات داخل المصرف بطرد أكثر من خمسين عاملاً واستبدالهم بعمال إيرانيين. وقال رئيس الاتحاد: إن الوقفة الاحتجاجية تهدف إلى الضغط على الشركة لإعادة العمال مرة أخرى، وضمان حقوقهم، والالتزام بدفع الضمان الاجتماعي، مشيراً إلى أن هؤلاء العمال جميعهم مسجلون لدى الاتحاد ويحملون صفة العامل. وأضاف: إنهم سيتجهون إلى الحكومة المحلية لنقل مطالبهم لتنفيذها بأسرع وقت، مؤكداً استمرار بتنظيم الاحتجاجات لحين تحقيق تلك المطالب.

## كوريا الجنوبية- أطول اعتصام

أنهت نقابة عمالية في كوريا الجنوبية احتجاجها ضد تسريح العمال في شركة لتصنيع معدات العرض، إثر التوصل لاتفاق مع الإدارة يوم 18 كانون الثاني، وذلك بعد أكثر من عام من الاحتجاج، نظم خلاله أعضاء النقابة اعتصاماً فوق مدخنة ارتفاعها 75 متراً. وذكرت وسائل إعلام: أن النقابة العمالية في الشركة توصلت مع الإدارة إلى اتفاق بضرورة الإبقاء على العمال وعدم تسريحهم، بعد أن ظل اثنان من العمال النقابيين أعلى المدخنة في محطة لتوليد الكهرباء في شمال غرب العاصمة سيؤول لمدة 14 شهراً تقريباً. وقد نزل العمال من فوق المدخنة بعد إنهاء الاحتجاج الذي يعتبر أطول اعتصام من فوق مدخنة في تاريخ البلاد.

## تونس- إضراب عام

أعلن الاتحاد العام التونسي للشغل أن الإضراب العام الذي نفذته يوم 17 كانون الثاني لاقى نجاحاً كبيراً بلغ الـ 100% في شركات القطاع العام وفي قطاع الوظيفة العمومية، وعكس مدى مشروعية مطلب مئات الآلاف من الموظفين العموميين في حقهم في زيادة مُنصّفة في مرتباتهم. وتجمع عشرات الآلاف من الموظفين في ساحة محمد علي أمام مقر الاتحاد العام التونسي للشغل، ورفعوا شعارات تطالب برحيل الحكومة وتندد بضرر السيادة الوطنية. وفي كلمة للأمين العام للاتحاد، أكد فيها إصرار المنظمة على تحصيل حقوق الموظفين والدفاع عن الشركات العامة الوطنية، التي تسعى الحكومة إلى أضاعتها، كما ندد بالتدخل المسافر لصندوق النقد الدولي الذي يتعامل مع الحكومة كدُمية في انتهاك صارخ لاستقلالية القرار الوطني.

# نحن والحكومة لسنا شركاء..



بحث المكتب التنفيذي في الإتحاد العام لنقابات العمال خلال اجتماعه الأخير مجموعة من القضايا العمالية والاجتماعية والاقتصادية التي تتعلق بواقع العمل والإنتاج، وإعداد مذكرات تفصيلية تتضمن مطالب الطبقة العاملة لرفعها إلى رئاسة الوزراء، ومن هذه المطالب تحسين منتمات الأجور للعمال من حوافز وتعويض اختصاص وطبيعة العمل وموضوع الوجبة الغذائية والنقل والطبابة، كما أكد المجلس على ضرورة تكثيف الجهود والتعاون مع الحكومة لتحسين واقع الطبقة العاملة.

■ خالد العلي

## مطالب ليست ب مستوى المعاناة

على ما يبدو أن الإتحاد العام لنقابات العمال ما زال يتأمل شيئاً من الحكومة عبر سياسة الحوار والتفاهم معها، ولم يفقد الأمل بعد من شعار «نحن والحكومة شركاء» الذي يعط عمل النقابات ويُسوف مطالب العمال من سنة إلى أخرى، فمطالب العمال لا تتغير، بل الذي يتغير هو تاريخ وسنة هذه المطالب فقط، وحتى المطالب التي يطالب المكتب التنفيذي بإعداد مذكرات تفصيلية لها عرضها على الحكومة هي مطالب صغيرة وليست جوهرية، وليست هي محط اهتمام الطبقة العاملة حالياً، وإذا كانت الحكومة تتلصق في إقرار هذه الحقوق البسيطة منذ سنين، فمادام سنقول عن حقوق الطبقة العاملة الأساسية من زيادة الأجور بما يتناسب مع ارتفاع الأسعار إلى إقرار حق الإضراب للطبقة العاملة ورفع الوصاية الحكومية والحزبية عن نقابات العمال والغاء التسريح التعسفي في قوانين العمل، فربما نحتاج لقرون لمناقشة هذه الحقوق مع الحكومة.

## حوار مع من؟

إذا كانت الحكومة لا تستطيع تأمين أبسط احتياجات المعيشة للمواطنين من محروقات وكهرباء

وغاز وضبط للأسعار، ومع ذلك لا يمر يوم دون أن يخرج علينا أحد من الوزراء ليذكرنا بفاتورة الدعم، وكأنه يمن علينا وليست هذه وظيفة الحكومة الأساسية، فكيف نستطيع إقناع العمال بأننا يمكن أن نصل إلى تفاهات مع الحكومة حول حقوق العمال عبر الحوار فقط؟

## الحكومة لا تريد الحوار معنا

رئيس مجلس الوزراء أعلن بنفسه منذ سنة تقريباً، بأن حكومته ليست حكومة عمال وفلاحين، وبالتالي أعلن رسمياً أن حكومته تقف إلى جانب قوى رأس المال ولا تعتبرنا شركاء معها، فمادام سنستفيد من الحوار مع هكذا حكومة، وهل استفدنا سابقاً لنستفيد اليوم؟ ألا يجدر بنا البحث عن أدوات نضالية نواجه بها هذه الحكومة وسياساتها؟ والدستور سلع العمال بالوسائل المشروعة للوصول إلى حقوقهم من حق الإضراب إلى العدالة الاجتماعية

وتتحدث عن ضرورة وضع قانون عمل لكل قطاع تحت حجة لكل قطاع خصوصيته، ولكن الهدف الحقيقي وراء ذلك هو: تفريق مطالب العمال وتشتيت نضالهم. في المقابل يعلن عن تكتل قوى رأس المال على شكل شركات قابضة لا تفرق بين قطاع وآخر، وتآكل الأخضر واليابس.

وحمية قوة العمل، وهنا نكون كطبقة عاملة لا ندافع فقط عن حقوقنا بل عن دولة القانون والدستور بوجه حكومة تقوم بانتهاكه ليل نهار.

## الحقوق تُنتزع ولا تعطى

لن نسمع الحكومة وقوى رأس المال من خلفها أي صوت للعمال ومنظمتهم طالما أنها تعلم أنهم لا يشكلون أية قوة أو تأثير على الأرض، والتاريخ علمنا أن الحقوق تُنتزع ولا تُعطى، وبالتالي الحوار مع الحكومة فقط من دون اللجوء إلى الأساليب النضالية الأخرى يبقى جعجعة بلا طحين، والخاسر الأكبر في هذه الدوامة ليس العمال فقط، بل النقابات أيضاً، حيث ستفقد ثقة الطبقة العاملة كطرف ممثل لها ومدافع عنها وسيضعف من حولها، وهذا ما تسعى الحكومة للوصول إليه عبر إفراغ النقابات من مضمونها، وتشتيت نضال الطبقة العاملة، ولا ننسى مشاريع قوانين العمل التي تطرح كل فترة في الإعلام،

## لا نحتمل فشلاً آخر!

السؤال الذي يجب أن يطرحه العمال والقائمون على الإتحاد اليوم: ماذا سيكون موقفهم إذا لم تأخذ الحكومة مطالبهم على محمل الجد كعادتها؟ ماذا في يدنا أن نفعل؟ هل سنبقى ندور مطالبنا من عام إلى آخر؟ وبالتالي يتم إفراغ المؤتمرات النقابية من مضمونها وجعلها مجرد مؤتمرات خطابية تكلف العمال مصاريف من جيوبهم، ولا تعود عليهم بأية فائدة تذكر، أم علينا البحث عن أدوات جديدة للدفاع عن مصالح العمال؟ أدوات من شأنها إعادة ثقة العمال بالنقابات كطرف يمثلهم حقيقة!

# الموظف يتجمد في مكتبه

■ مراسل قاسيون

من هذا الإعلان نلاحظ مدى معاناة الموظفين من البرد، حيث يتجمد الموظفون أثناء عملهم، وخاصة بعد قرار الحكومة الصادر في منتصف عام 2017 والذي ينص على وقف استخدام التدفئة المركزية في المؤسسات وتخفيض استخدام المحروقات «بنزين وماروت» إلى النصف، بحجة سياسة تخفيض وترشيد النفقات التي تتبعها الحكومة، وكل هذا على حساب الموظف البسيط، في حين تبقى أجنحة الوزراء وغرف المدراء دافئة طوال أوقات الدوام، حيث يسمح لهم باستخدام ما يلو لهم للتدفئة لدرجة أنك تتصبب عرقاً من الجو الحار في مكاتبهم، عكس ما يطبق على الموظفين والعمال، حيث تكون غرفهم أشبه بجرادات أو ثلاجات، ومن الطبيعي أن يتسبب هذا الوضع في إصابة العمال بأمراض عديدة بسبب البرد، وهم ملزمون بالدوام 8 ساعات في جو بارد، وفوق ذلك

تصادف على لوحة الإعلانات في الدوائر والمؤسسات الحكومية وجود إعلان بعدم السماح باستخدام السخانات والمدافئ الكهربائية تحت طائلة حجزها، نتيجة ما تسببه من ضغط هائل على الشبكة الكهربائية، حسب ما تذييل به هذه الإعلانات عادة، ولكن ليس بيد الموظف من حيلة أخرى سوى اللجوء إلى هذه السخانات للوقاية من التجمد أثناء عمله.

ممنوعون من استخدام أية وسائل أخرى لتدفئة أنفسهم.

ألا يعتبر توفير جو مناسب ولائق للعمل حق للموظف على الحكومة ومن أهم معايير منظمة العمل الدولية وليس مئة من أحد أو أشياء كمالية كما تفهمها الحكومة؟ ألا يكفي هذا الموظف عدم قدرته على تأمين وسائل التدفئة في منزله فوق ذلك يحرم من التدفئة في مكان عمله وطوال 8 ساعات يومياً؟ لأنحة طويلة من الواجبات والمحظورات على الموظف في قانون العاملين الأساسي في مقابل عدم وجود مادتين أو ثلاث تنص على حقوق الموظف في القانون وشروط وظروف عمله الذي على الحكومة الالتزام به، ولا تسامح البتة مع تحصيل الحكومة لحقوقها من موظفيها، بل يتم التشديد عليهم وعدم مراعاة أية ظروف مروا فيها خلال الأزمات، أما الموظف فعليه أن يعمل بوظيفته ويغفر لحكومته ويقدم ما يطلب منه دون شكوى أو تذمر، ولو على حساب صحته فكل ذلك في سبيل الوطن؟



# الأمم المتحدة: الثلث الثالث ومهمة «التيسير»



ميستورا، وكذلك المجموعة المُصغرة لتشكيل اللجنة الدستورية السورية كما تريد لها واشنطن أن تكون، حيث كان الهدف من محاولة حث دي ميستورا على أن يقوم بتعيين أسماء الثلث الثالث تعييناً أن يجري تخيير اللجنة الدستورية، بمعنى تحريف وتشويه تشكيل اللجنة، بحيث تكون نسخة ثانية عن تركيبة جنيف المعروفة التي كانت تُعطي إبهاماً بدفع الحل السياسي إلى الأمام فيما كان يراوح مكانه بفعل التدخلات الغربية.

من هنا، فإن الموقف الثابت من تشكيل اللجنة الدستورية عبر التوافق بين السوريين، وبأنه لا علاقة للأمم المتحدة باختيار أسماء المشاركين فيها، وبأن دور الأمم المتحدة وموظفيها لا ينبغي أن يتجاوز حدود تسهيل وتيسير الاتفاق بين السوريين الذين يعود القرار لهم وحدهم، هو موقف ينطلق من ضرورة أن تكون تشكيلات اللجنة واليات عملها تسمح بالوصول إلى تفاهات جدية بين الأطراف السورية، وعدم الدخول إلى هذه المفاوضات بعقلية أن ما لم يتحقق على الأرض من مغانم سوف نحققه على طاولة المفاوضات. حيث إن واقع التوازنات الدولية اليوم تؤكد أنه لا يحق لأي طرف، التعاطي مع اللجنة الدستورية من موقع الغالب والمغلوب، فكما أكدنا سابقاً: إن التعديلات الدستورية ليست مجالاً لتمكين النظام، ولا مجالاً لتمكين المعارضة من استلام السلطة، إنما هي أداة وضع القضية في إطارها الصحيح، أي: تمكين الشعب السوري من تقرير مصيره.

بين القوى الدولية، وخلال المرحلة السابقة، مثلت هذه المنظمة أداة من أدوات التوازن الدولي السابق الذي شهد اتساع نفوذ وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم، وهو ما تجلى بتغيير عدد لا بأس به من قرارات مجلس الأمن الدولي، واتسام عمل أجهزة المؤسسات الدولية بالكثير من المحاباة للسياسات الأمريكية. وحتى الآن، لم يعكس التوازن الدولي الجديد بشكل حقيقي وكامل في عمل المؤسسات الدولية، حيث إن هذه العملية تسير نحو الأمام إلا أنها لم تُنجز بعد، ما يسمح للدول الغربية بالاستفادة من بعض هوامش المناورة التي لا تزال متاحة أمامها، إلا أنه وبالرغم من ذلك، فإن التعويل على أن هوامش المناورة هذه سوف تسمح بدفع الأمور باتجاه الحسم خلافاً للواقع الذي يفرضه ميزان القوى الجديد هو مجرد وهم لا أكثر. وكذلك لا بد من الإشارة إلى أن التوازنات الدولية تسمح شيئاً فشيئاً للأمم المتحدة وأجهزتها أن تتمتع، ربما للمرة الأولى منذ تأسيسها في أواخر النصف الأول من القرن العشرين، بأعلى مستوى ممكن من الاستقلالية في عملها، ذلك أن أي مبعوث دولي، إذا كان مستقلاً من حيث القرار والتوجه فإنه سيجد ظرفاً مناسباً للعمل.

## الثلث الثالث: لماذا الإصرار على التوافق؟

قامت الولايات المتحدة بالضغط- عبر الأمم المتحدة والمبعوث الدولي السابق إلى سورية، ستيفان دي

فل الحديث مؤخراً عن ملف اللجنة الدستورية وألية تشكيلها، لحساب البلبلة الإعلامية التي أثارها موضوع الانسحاب الأمريكي من شمال البلاد. ومع عودة موضوع اللجنة الدستورية إلى واجهة الأحداث- وهو المتوقع أن يتم خلال الفترة القريبة القادمة- لا بد من وقفة عند الإشكالات التي أعادت التقدم في هذا الملف، ولا سيما في حدود الدور الذي يمكن أن تلعبه الأمم المتحدة في هذا الإطار.

## ■ مالك أحمد

الداخلي لدولة ما»، يحدد قرار مجلس الأمن الدولي 2254 لعام 2015 حول سورية في بنوده 2 و3 و4 مهمة الأمم المتحدة بتيسير وتسهيل الوصول إلى انتقال سياسي بقيادة سورية، وفي ظل عملية يمتلك السوريون زمامها من أجل إنهاء النزاع في سورية. وعلى هذا النحو، يؤكد الكتاب الصادر عن الأمم المتحدة في عام 2012 تحت عنوان «توجيهات الأمم المتحدة حول الوساطة الفعالة»، على أن وساطة الأمم المتحدة هي «مسعى طوعي، تكون فيه موافقة الأطراف أمراً حاسماً من أجل القيام بعملية قابلة للتطبيق». وبناءً عليه، فإن حدود دور الأمم المتحدة في موضوع تشكيل اللجنة الدستورية السورية ينحصر قانونياً في إطار تيسير وتسهيل التوافق بين الأطراف السورية، بما في ذلك التوافق على قائمة أسماء الثلث الثالث المعروفة بقائمة ممثلي المجتمع المدني، والتي لا حقّ للأمم المتحدة في تعيينها، بل هو حقّ سوري-سوري بحت، عبر اتفاق النظام والمعارضة على لأحة الثلث الثالث «بتيسير» من الأمم المتحدة.

التوازنات الدولية ودور المنظمة تعكس الأمم المتحدة، بوصفها مؤسسة دولية، واقع التوازنات وتغييراتها

تتبعي الإشارة في البداية إلى أن الدعوة إلى تشكيل اللجنة الدستورية قد نشأت في الأساس عن طريق مؤتمر الحوار الوطني في سوتشي، الذي رعته ودعت له الدول الثلاث الضامنة «روسيا، تركيا، إيران» والمعروفة باسم «ترويكا أستانا»، ومنذ ذلك الوقت، لم يدخر الغرب جهداً لعرقلة تشكيل اللجنة الدستورية بالوسائل الممكنة كافة، ومن ضمنها الاستفادة من نفوذه داخل الأمم المتحدة للضغط في موضوع الثلث الثالث من تركيبة اللجنة. وهو ما بدأ واضحاً في الاجتماع الذي جرى بين ترويكا أستانا وفريق الأمم المتحدة في مدينة جنيف يوم 2018/12/18، حيث ظهر الأخير بوصفه طرفاً في العملية أكثر من كونه وسيطاً دولياً.

الأمم المتحدة: حدود الصلاحيات إلى جانب ميثاق الأمم المتحدة الذي يعتبر الناظم الأكثر شمولاً لعمل الموظفين والبعثات التابعة للمنظمة، والذي يؤكد صراحة في فصله الثاني على أنه «ليس في هذا الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان

الموقف الثابت من تشكيل اللجنة الدستورية ينطلق من ضرورة أن تكون تشكيلات هذه اللجنة واليات عملها تسمح بالوصول إلى تفاهات جدية بين الأطراف السورية.

## أمان.. «المنطقة الآمنة»



### ■ عادل ياسين

يحاول الأمريكان الاستفادة القصوى من التناقضات واستمرار خلق الفوضى والتوتر الحاصل بين الأطراف السياسية والعسكرية الفاعلة في شرق الفرات قبل خروجهم من الأراضي السورية، وهذا ما جرى ويجري من خلال ما تم التصريح به بشأن المكالمات التي جرت بين الرئيسين الأمريكي والتركي، حول إقامة منطقة آمنة بعرض ثلاثين كيلو متراً بهدف منع الاحتكاك بين قوات قسد والقوات التركية، وجاء تأكيد الرئيس التركي على إمكانية تحقيق هذه المنطقة الآمنة في حال تم دعمها من التحالف الدولي.

الطرف الروسي، وعبر وزير خارجيته لافروف، فقد أشار في حديث له أمام الصحفيين في موسكو: أن الحل الوحيد والأمثل، هو نقل هذه المناطق لسيطرة الحكومة السورية وقوات الأمن السورية والهيكل الإداري. وأخيراً، الحكومة السورية وعبر وزير الخارجية، أعلنت رفضها لإقامة منطقة آمنة كما اقترحها الرئيس الأمريكي. إن طرح ما يسمى «المنطقة الآمنة» وتحديداً في الشمال السوري، هو طرح متكرر خلال سنوات الأزمات... فتركيا كانت تطرحه حتى قبل حدوث الانعطاف النسبية في موقفها من الأزمة السورية، وقبل انضمامها إلى ركب مسار أستانا، والعمل ضمن إطار الترويك. وكان هذا الطرح ولا زال يلقى صدى إيجابياً أمريكياً، ولكن هذا لم يتعد الصدى، ولم يتحول إلى أفعال فعلية.

إن المنطقة الآمنة بالمفهوم الدارج لها، والذي ضم سابقاً طرقات مثل: الحظر الجوي، والإدارة التركية أو الأمريكية، ومكان معزول يسمح بعودة اللاجئين... وغيرها. لم تكن يوماً قابلة للتطبيق خلال مسار الأزمة السورية. لأن إجراءات من هذا النوع تتناقض مع فكرة وحدة سورية، وضمان عدم تقسيمها، التي تنص عليها القرارات الدولية المتوافق عليها، وتحديداً 2254. ولا نقصد هنا بطبيعة الحال أن النصوص والالتزامات هي من تمنع حصول هذا الأمر، بل القوى التي تمتلك المصلحة والقدرة بالدفاع عن هذه الالتزامات وضمان تنفيذها. وهو ما تتحده فعلياً توازنات القوى السياسية، ومن ضمنها

لقد جاءت ردود الفعل مختلفة على مقصد إقامة المنطقة الآمنة وهي متباينة في مراميها وأهدافها السياسية والعسكرية، وبالأخص ما رمى إليه الأمريكان بطرحهم هذا، وهو استمرار الصراع وتأجيجها وخطط الأوراق السياسية بين القوى المتعددة والرامية إلى تعقيد أية إمكانية في إنجاز الحلول التي تتبناها مجموعة الترويك، والتي تم الاتفاق حولها في الاجتماعات المتكررة لأطرافها، حيث يتأخر إنجاز بعضها بسبب الإعاقة الأمريكية والمراوغة التركية للاستفادة ما أمكن من التناقضات الجارية على الأرض.

ردود فعل القوى السياسية الكردية على الطرح الأمريكي كانت متفاوتة، ولكن جميعها قبل بوجود منطقة آمنة مع تقديم التبرير الذي ينطلق منه كل موقف من المواقف:

أدار خليل مسؤول العلاقات الخارجية لحركة المجتمع الديمقراطي، يقول: المنطقة الآمنة يجب أن تكون تحت الرعاية الدولية، وفي تصريح آخر لوكالة أنباء هوار قال: إنهم لن يقبلوا بأية منطقة آمنة تحت الرعاية التركية. عضو المجلس الوطني الكردي «عبد الحميد التمو» قال: موقفنا مرهون بشأن المنطقة الآمنة بموقف الائتلاف الذي هو داعم لهذه العملية، سواء كانت تدخلًا مباشرًا أو إنشاء منطقة آمنة تحت إشراف تركيا.

أما الرئيس التركي أردوغان، فما انفك يؤكد على أن تركيا ستقيم المنطقة الآمنة في سورية، والتي تم نقاشها مع الرئيس الأمريكي ترامب.

العسكرية، للأطراف الدولية والإقليمية في الأزمة السورية، وتحديداً الطرف الروسي الفاعل الأساس دبلوماسياً وعسكرياً. وحتى الأطراف الإقليمية الأخرى إيران، ومن ثم تركيا، أصبحت معنية جدياً بالدفاع عن وحدة واستقرار سورية، بعد أن أدركت أن تسوية الأزمة السورية مرتبطة بالاستقرار الإقليمي في المنطقة ككل، وحماية لهذه الدول أيضاً، وتحديداً تركيا.

ولكن هذا لا يعني أن تركيا لا تخضع للتجاذب الأمريكي، وأن «سلوكها» أصبح مضموناً. فتركيا لا تزال تنتازعها الانقسامات، ولا يزال جزء هام من الحكم التركي، كأي حكم مأزوم، يمتلك طموحات ضيقة الأفق، تتجلى بطموح وضع اليد على مناطق، وبالمنطق القومي

المتشدد وغيرها. ولكن كما يقال... الأمور بخواتيمها، فالوضع في المنطقة الشمالية الشرقية هو المفصل الأخير والأهم في الأزمة السورية، التي أصبحت تسويتها تترافق مع ترسيخ موازين القوى الجديدة عالمياً. تلك الموازين التي تقول بأن حل الأزمة السورية سيكون بتسوية سياسية: تضمن وحدة البلاد واستقرارها، وتضمن خروج كل القوات الأجنبية منها.. وهو ما يعني حلاً وحيداً للشمال، والشمال الشرقي السوري: إنهاء الإرهاب في إدلب ودير الزور- خروج الأميركيين والأتراك- اندماج القوى السياسية الكردية في التسوية السياسية- وجود الجيش السوري وحده على الحدود وفي المناطق السورية كافة.

## عن أية «منطقة آمنة» يجري الحديث؟

لم تبق جهة محلية أو إقليمية أو دولية، إلا وأدلت بدلوها وبتفسيرها ومقاربتها حول ما يثار من حديث عن «منطقة آمنة» أو «عازلة»، شمال شرق سورية، والتي يقال: إنها تمتد على طول 470 كم من منبج حتى المالكية، وبعمق يتراوح بين 5 و32 كم.

### ■ سعد صائب

لوضع الأمور في نصابها، ينبغي أن نتذكر بدايةً، أن أية خطوة جديّة نحو التهدئة العسكرية وحلحلة الأمور على الأرض السورية، وكل خطوة جديّة، لم تجر بأيدٍ أمريكية، ولا بأيدي تحالفها الدولي، ولا جرت عبر الأمم المتحدة، وإنما جرت جميعها ضمن مسار أستانا وبرعاية ثلاثي أستانا، وعلى رأسه الطرف الروسي، وإن كانت هناك من حظوظ لتنفيذ أي اتفاق أو تفاهم جديد على الأرض، أيضاً تكن تسميته، فلن تكون إلا عبر المسار نفسه، وفي ظل الضعف الأمريكي المزمّن فإن ثبات هذا المسار وقدرته دون غيره على تنفيذ التفاهات لا تني تتعزز وتقوى. وعليه فإن جملة التفسيرات والمقاربات التي



فهو أن الأمريكي المضطر للخروج، يحاول إدارة خروجه بحيث يحدث وراءه اشتباكاً معقداً بين مختلف الأطراف المعنية: أي ثلاثي أستانا ومكونات المنطقة، وأداته المزوجة في هذه المسألة، هي: استفزاز القوميين الأتراك من جهة، والقوميين الأكراد من جهة أخرى، بتصوير الصراع بينهما صراعاً تناحرياً لا حل أمام أي منهما سوى بكسر الآخر وتحطيمه.

إن هذا الفتيل قابل للانتراع، بل وواجب الانتزاع، وذلك عبر تفاهم عميق بين ثلاثي أستانا جوهره هو: أن الجيش السوري يجب أن يكون موجوداً على طول الحدود السورية- التركية، وأن القسم المتعلق بسورية من القضية الكردية يجب أن يحل حلاً عادلاً يمنحهم حقوقهم الكاملة ضمن إطار وحدة سورية أرضاً وشعباً، وعلى أساس القرار 2254 وعبر المدخل الدستوري لتنفيذه، وبما يضمن أيضاً تاريض النزعات التي توحى بالانفصال أو ما يشابهه.

بهذه الطريقة فقط، عبر أستانا، وعبر تفاهم السوريين فيما بينهم، وعبر تسريع البدء بتطبيق القرار 2254، يمكن الحديث عن أمان يشمل، لا منطقة بعينها فقط، بل سورية بأكملها، ولا ريب أن المدخل نحو ذلك كله هو تسريع خروج الأمريكي...

والتي ينبغي حلها لتلخص في مسالتين، الأولى: هي وجوب خروج الأمريكي بأسرع وقت، لأن وجوده عامل إعاقة وتفجير وتخريب مستمر يضر بمصالح كل شعوب المنطقة، عرباً وكرداً وتركياً وفرساً، أما الثانية:

يجري تقديمها والترويج لها عبر وسائل إعلام غربية وخليجية أو موالية للغرب، لا تساوي قيمة الورق الذي كتبت عليه، ولن يكون لها أي أمل في التحقق، لا كلياً ولا جزئياً. إن المشكلة القائمة المتعلقة بشرق الفرات

# عدونا: الشرذمة



يستمر الاحتلال بتفعيل الانقسام الفلسطيني كواحدة من أهم الأوراق الراححة للعدو (الإسرائيلي) في الصراع، والتي يتمسك بها بحزم في لحظة الضعف غير المسبوقة التي يمر بها، فلا الظروف الدولية إلى جانبه، ولا الإقليمية، بل أكثر ما يسعفه الانقسام والرخاوة التي تشوب القوى السياسية الفلسطينية.

## د. مصطفى البرغوثي

وبالمقابل فإن الساحة الفلسطينية تضج بالأصوات التي تدرك أنّ واحدة من أهم أدوات مهاجمة العدو، هي: مهاجمة الانقسام، والسير نحو توحيد الصف الفلسطيني، وخلق فضاء سياسي جديد يليق بكفاح الشعب الفلسطيني. تنشر قاسيون فيما يلي مقالاً للكاتب والسياسي الفلسطيني د. مصطفى البرغوثي، الأمين العام لحركة المبادرة الوطنية الفلسطينية، يُذكر فيه بكل ما مارسه سلطات الاحتلال لتثبيت الانقسام السياسي والجغرافي بين الفلسطينيين، وهذا نصه:

«منذ وقع احتلال الضفة الغربية، بما فيها القدس، وقطاع غزة قبل واحد وخمسين عاماً، والاحتلال يسعى إلى استخدام كل أدواته لتجزئة هذه المناطق وشرذمتها. استخدم أولاً سلاح الاستيطان، وما بدأ ببضعة مستوطنات أنشأها حزب العمل حول القدس، وفي الأغوار وعلى حدود الخط الأخضر، تحول إلى هجوم جارف بعد توقيع معاهدي كامب ديفيد واتفاق أوسلو، فتجاوز عددها اليوم مائتين وستين مستعمرة وبؤرة استيطانية جديدة. ثانياً: استخدم الحواجز العسكرية

الثابتة والمتحركة، والتي لا يقل عددها عن ستمائة وأربعين حاجزاً. واستخدم جدار الأبرتهيد العنصري لتقطيع أوصال الضفة الغربية، وتحطيم ما بُني من منظومات صحية وتعليمية وتنموية فيها. ثالثاً: استخدم شوارع الفصل العنصري المحرمة على الفلسطينيين والتي تخترق الضفة الغربية طولاً وعرضاً، وأخرها شارع الأبرتهيد في القدس لتحطيم التواصل الجغرافي، وأخترع مسميات كالمناطق العسكرية المغلقة، وأراضي الدولة المحرمة أيضاً على الفلسطينيين، لحصر المساحة الجغرافية التي يتحرك فيها الفلسطينيون.

رابعاً: استخدم كارثة تقسيم الضفة إلى مناطق (أ) و(ب) و(ج) ليمعن في تقطيع الأوصال وليكرس 62% من مساحة الضفة للمستعمرين المستوطنين. وقبل ذلك، وفي بداية التسعينات فصل القدس بالكامل عن الضفة والقطاع، وصعد تدريجياً هذا الفصل حتى عزلت القدس بالكامل، واتبع ذلك، بعد توقيع اتفاق أوسلو، بقطع التواصل بين قطاع غزة والضفة الغربية. والهدف كان، وما زال: فصل غزة عن الضفة بالكامل، وتجزئة الضفة إلى 224 جزيرة محاصرة بالمستعمرات والحواجز والجار والقوانين الجائرة.

كل ذلك لمنع قيام دولة فلسطينية متواصلة جغرافياً وسكانياً وتكريس منظومة عنصرية تضع الفلسطينيين في ظروف اقتصادية واجتماعية معقدة

والهدف الأكبر كان تحويل الأراضي المحتلة، من أرض فلسطينية فيها أجسام غريبة هي المستعمرات «الإسرائيلية»، إلى محيط «إسرائيلي» فيه تجمعات فلسطينية على شكل جزر محاصرة، ومعوّلة.

وكل ذلك لمنع قيام دولة فلسطينية متواصلة جغرافياً، وسكانياً، وتكريس منظومة أبرتهيد عنصرية تضع الفلسطينيين في ظروف اقتصادية واجتماعية معقدة وصعبة، على أمل أن يدفع ذلك الكثير منهم للرحيل. وللأسف لا يلاحظ بعض السياسيين، كيف ينعكس ما يفرضه الاحتلال من وقائع جديدة بالقوة العسكرية على السلوك الإنساني للفلسطينيين. لم يعد أحد يتذكر كيف كنا نصل بسياراتنا من أية مدينة في الضفة إلى قطاع غزة خلال ما لا يزيد عن ساعة ونصف. ولم يعد أحد يتذكر كيف كانت المسافة من رام الله لبيت لحم لا تستغرق أكثر من عشرين دقيقة، ولا كيف كان الوصول للقدس يتم خلال أربع عشرة دقيقة. هل يتذكر أحد اليوم كيف كان طلاب غزة يدرسون في كل جامعات ومعاهد الضفة؟ وغالبية الأجيال الشابّة في الضفة لم تزر يوماً قطاع غزة والعكس صحيح، بل ينذر أن تجد تواصلًا عاديًا بين محافظات الضفة الغربية، ناهيك عن زيارة أبناء شعبنا في الداخل. لا يختلّف اثنان عاقلان على أنّ فصل الضفة عن القطاع هو الهدف الأهم لسياسة الاحتلال، ومع ذلك فإن الانقسام يتدرج بتسارع مخيف ليتحول إلى انفصال خطير ومريع.

## أكثر ما يقلقنا

كثبت قبل عام، «أنه ما من أمر يقلق الإنسان الفلسطيني، وكل من يدعم صادقاً نضالنا، مثل قضية الانقسام الداخلي، وتتابع مظاهر الشرذمة والانقسامات. وما من أمر يُحرج الفلسطيني أمام الآخرين من مشاهدة قيادات من أبناء شعبه يتقاذفون التهم، وينشغلون بالصراعات مع بعضهم، والمحتلون يتفرجون عليهم ويتشفون بنا وبشعبنا». وإذا كنا نتفق على أنّ السياسة «الإسرائيلية» هي التي مهّدت، وغذت، وشجعت بأفعالها القسرية عملية الفصل، وحاربت بكل شراسة كل جهد للوحدة، بما في ذلك إسقاط حكومة الوحدة الوطنية الوحيدة في تاريخنا، فلا يمكن إلا أن نتفق على أنّ إنهاء الانقسام ودرء الانفصال هو أهم شكل لمقاومة الاحتلال اليوم. طوال الأيام الماضية تعمّد الاحتلال أن يعقق اقتحاماته للمسجد الأقصى، وأن يشدد الحصار على قطاع غزة، وأن يقتحم يومياً مدينتي رام الله والبييرة، سعياً إلى فرض أمر واقع جديد يجعل وجود جيش الاحتلال في شوارع المدن أمراً عادياً. وطوال الأيام الماضية تعمّد الاحتلال إغلاق شوارع ومنافذ قرى ومدن عديدة، ليزيق أهلها المعاناة المُرّة أثناء تنقلهم. كلنا مستهدفون، وكلنا مهددون، ولن نكسر الشرذمة، ونصد التهديد، إلا بالوحدة. والناس تتعطش للأمل والإنجاز والانتصارات، ليس على بعضنا، بل على العدو الجاثم فوق صدورنا جميعاً».

# الحكومة وأزمة المشتقات النفطية



برغم «الطمأننة» الحكومية، ما زالت أزمة المشتقات النفطية قائمة وتفاعل فعلها، ينتفع منها المستغلون وتجار الأزمة والفاقدون، فيما يحصد أثارها ونائجها وتداعياتها المواطنين المغلوب على أمرهم، على حساب معيشتهم، بل وصحتهم، مع عدم إغفال عوامل الإذلال المباشر من أجل الحصول عليها، والمُنة المكررة عن مبالغ الدعم عليها.

## ■ عاصي اسماعيل

من الموقع الحكومي، وفي الجلسة المنعقدة بتاريخ 2019/1/13: «طمأن مجلس الوزراء المواطنين بأن أزمة المشتقات النفطية في طريقها إلى الانحسار، وعملية توزيعها مستمرة، وسيتم تعزيز الكميات خلال الأيام القادمة.. موضحاً أنه خلال الأيام القادمة سيلحظ جميع المواطنين أثر الإجراءات المتخذة على أرض الواقع».

## بين الواقع والوعد

من مجريات الجلسة الحكومية، لقد: «أقر مجلس الوزراء «خطة بديلة» لتأمين كميات كافية من المشتقات النفطية عن طريق إبرام عقود جديدة تضاف إلى الكميات التي وصلت خلال الأيام الماضية والعقود الموقعة مسبقاً بهدف تعزيز المخزون، كما تم وضع تصور لزيادة الكميات وتخزينها لمنع أي تناقص مستقبلاً».

أسبوع من الزمن مر على الوعد الحكومي عن انحسار الأزمة، التي كان من المفترض أن يلحظها المواطن خلال أيام، ولكن دون جدوى من الناحية العملية، فما زالت السوق السوداء بأسعارها الاستغالية هي الحكم والفيصل بين الوعد الحكومي وتأمين احتياجات المواطنين من مادة الغاز والمازوت، بالرغم من كل الحديث الرسمي عن المخالفات والإغلاقات والمصادرات، وما لمسه المواطنون من «إجراءات» لم تحل مشكلتهم، كما لم تفهم من الاستغلال والإذلال.

وهكذا على ما يبدو ستمر الأيام والأسابيع القادمة لتخف وطأة الأزمة بشكلها الطبيعي من خلال انخفاض معدلات الاستهلاك التي ستترافق مع حلول فصلي الربيع والصيف، تماماً كما هي الحال كل موسم شتاء منذ أعوام طويلة، في ظل الاستمرار بنفس الوعود وبنفس آليات العمل والسياسات المسببة للازمات.

## إستراتيجيات ورؤى وبرامج خلبية

لن نعود كثيراً للخلف، فمن موقع وكالة سانا بتاريخ 2016/7/17، عن الاجتماع الذي ترأسه رئيس الحكومة مع وزارات الكهرباء والنفط والثروة المعدنية والاقتصاد والتجارة الخارجية ومصرف سورية المركزي، نقّبتس: «وضعت الحكومة رؤية تنفيذية لتأمين متطلبات المشتقات النفطية ومستلزمات الطاقة في قطاعات الاستهلاك المنزلي والصناعي والكهربائي خلال الفترة القادمة مبنية على برامج قريبة ومتوسطة المدى ووفق أولويات محددة».

ومن موقع مجلس الشعب بتاريخ 2017/2/6، حول بدء أعمال دورته العادية الثالثة، ورد التالي: «فيما يخص تساؤلات بعض أعضاء المجلس حول خطط الحكومة وعملها وإستراتيجياتها وأدائها أوضح المهندس خميس أن: «هناك معاناة في الخدمات والكهرباء والمازوت والطاقة وهي من مفزات الحرب، ولكن هناك خططاً وإستراتيجيات واضحة موضوعة من الحكومة»، وورد أيضاً: «لغت المهندس خميس إلى أن المواطن السوري عانى ويعاني البرد ونقص الكهرباء

والغلاء الكبير وتحديات الحرب» متسائلاً: «هل السبب وراء واقع التحديات الذي وصلنا إليه اليوم هو الحكومة والدولة؟.. موضحاً: «أن استيراد المشتقات النفطية لا يتم خلال يوم أو يومين.. مشيراً إلى أن هناك أولويات ولكن يتم حالياً إدارة الإمكانيات الموجودة ضمن تراتبية معينة حتى تستمر الحكومة بمواصلة تقديم هذه الخدمات للمواطنين».

وخلال اللقاء مع أساتذة الاقتصاد في جامعة دمشق وعمداء كليات الاقتصاد في الجامعات السورية العامة والخاصة والإعلاميين الاقتصاديين في قاعة المؤتمرات في جامعة دمشق بتاريخ 2017/4/9، أشار رئيس الحكومة حول قطاع الطاقة إلى أن: «هذا الملف يحظى باهتمام حكومي بالغ، وإصلاحه هو أهم ملف بإصلاح العمل الحكومي، وتم توقيع اتفاقيات عديدة لإعادة البنى التحتية النفطية، وعقود طويلة الأمد لتأمين المشتقات النفطية».

وفي موقع سانا بتاريخ 2018/12/8 ورد التالي: «أقرت لجنة الموارد والطاقة في رئاسة مجلس الوزراء إستراتيجية وزارة الكهرباء المتضمنة زيادة استطاعة الشبكة الكهربائية 5 آلاف ميغا واط حتى العام 2023 لتلبية الطلب المتزايد، بالتوازي مع إستراتيجية وزارة النفط والثروة المعدنية لتأمين متطلبات توليد الطاقة الكهربائية من الغاز والفيول حتى العام 2023». وأكد رئيس مجلس الوزراء أن سورية مقبلة على إعادة الإعمار في جميع المجالات مما يتطلب وجود إستراتيجية مستقبلية لقطاع الطاقة واجتراح حلول وخطوات نوعية لمواجهة تحديات تأمين الطاقة».

أخيراً، ومن صفحة رئاسة مجلس الوزراء الرسمية على موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك» بتاريخ 2018/1/14: «المهندس خميس يكلف مجموعة عمل تتضمن حاكم

مصرف سورية المركزي ووزير النفط والمالية ومكتب تسويق النفط لمتابعة توريدات المشتقات النفطية والاجتماع بشكل يومي لرصد المخازين الإستراتيجية لها منعا لحدوث أي اختناق».

## الكرة في ملعب السياسات

أخيراً، نتساءل كما غيرنا: إذا كانت الحكومة معترفة بأن: «المواطن السوري عانى ويعاني البرد ونقص الكهرباء والغلاء الكبير»، وبأن: «إصلاح ملف قطاع الطاقة هو أهم ملف بإصلاح العمل الحكومي»، فأين: «الرؤية التنفيذية لتأمين متطلبات المشتقات النفطية ومستلزمات الطاقة في قطاعات الاستهلاك المنزلي والصناعي والكهربائي»، وأين: «اجتراح الحلول والخطوات النوعية لمواجهة تحديات تأمين الطاقة؟»

فواقع الحال يقول: إن أزمة المشتقات النفطية مستمرة، والمستفيدون منها من تجار أزمة وفاقدون ما زالوا هم المتحكمون بالسوق السوداء استغلالاً لحاجات المواطنين، وعلى حسابهم، ومفردة «اختناقات» المتدولة رسمياً ما هي إلا محاولة لتغليف الأزمة وتزييمها، ولتبرير التقصير الحكومي المزمع بحل المشكلة من جنورها، وبهذا الصدد ربما يحق لنا أن نعيد السؤال الذي طرحه رئيس الحكومة منذ عامين تحت قبة البرلمان في معرض الحديث عن أزمة المشتقات النفطية: «هل السبب وراء واقع التحديات الذي وصلنا إليه اليوم هو الحكومة؟».

ولعل السؤال الأيسر والأعمق والأهم هو: هل من الممكن للسياسات المفردة للولايات أن توجد الحلول لها، علماً بأنها لا تقتصر على المشتقات النفطية فقط، أم أن الاستمرار بها لا يعني إلا خلق المزيد منها، والتي لا يدفع ضربيتها إلا المواطن المُفقر، كونها محابية لحيثان المال والفساد أصلاً؟!

# «#10yearchallenge» للمستقبل أجدى

تقليعة جديدة اكتسحت مواقع التواصل الاجتماعي («فيسبوك» و«تويتر» وغيرها، تحت عنوان «تحدي العشر سنوات») «#10yearchallenge»، غايتها الشكلية هي مقارنة المتغيرات في الملامح على المستوى الفردي، من خلال وضع صورتين شخصيتين، الفارق الزمني بينهما عشر سنوات، لتبيان تأثير عامل الزمن.

## نوار الحمصي

كتكثيف للمعاناة والمأساة التي فرضت عليهم وعاشوها.

### مأس في صور

الكثير من السوريين، داخلاً وخارجاً، اقتصر انخراطهم بهذه التقليعة على الصور الشخصية، غير عابئين بكل ما قيل عن احتمالات الاستخدام والاستثمار لهذه التقليعة من قبل مسوقها ومروجيها، أمنياً أو تجارياً، خاصة بعد كل ما عانوه وكابدوه على المستويات كافة، وعلى الرغم من ذلك فقد كان في بعضها الكثير من الألم لما آل إليه حالهم خلال عشرة أعوام، وخاصة لمن تعرض للإصابات خلال سنوات الحرب وبنيتها.

فلا غرابة بمشاهدة تأثير عامل الزمن على من فقد عينه، أو أحد أطرافه، أو من تعرض للتشوه، أو من أصبح مقعداً على كرسي متحرك، في تعبير حقيقي لمفردة «التحدي» المرفقة بالتقليعة، ناهيك عن التأثيرات المفروغ منها لعامل الزمن على مستوى زيادة التجاعيد، أو كثافة الشعر الأبيض، وغيرها من المتغيرات الطبيعية، والتي زادت من مفاعيلها عوامل القهر بفعل الحرب والأزمة والتشرد والنزوح والفقر والجوع والاستغلال، والتي بدت واضحة على الكثير من الصور المتداولة، سواء لمن كانوا أطفالاً وأصبحوا بعمر الشباب، أو للرجال والنساء بمختلف الأعمار.

كذلك انخرط بعض السوريين بوضع صور لبيوتهم ومناطقهم ومدنهم، بمقارنة لما آلت إليها حالها بعد 10 أعوام، فالكثير منها أصبح مهدماً ومدمراً بنتيجة الحرب،

وبعيداً عن الخوض في التفاصيل والغايات الحقيقية لمثل هذه التقليعات، البعيدة عن البراءة من قبل مبدعيها ومستثمريها، حيث قيل الكثير حولها اعتباراً من كونها مصدراً للترفيه فقط، وليس انتهاءً باعتبارها تتيح المجال لتطوير «خوارزميات» برمجية مجهولة البداية والنهاية بالنسبة لعموم المستخدمين، مع توسيع احتمالات استخدامها لغايات أمنية أو تجارية تسويقية، وهي بذلك حالها كحال التقليعات المشابهة، فقد طغت على التقليعة الجديدة الكثير من فنون السخرية والتهمك، والتي لم تقتصر بمحتواها على الصور الفردية فقط، بل تعدتها لمتغيرات تفاصيل الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والعلمية والتاريخية والجغرافية والطبيعية والبيئية، كما لم يسلم منها الكثير من الشخصيات المعروفة على المستوى السياسي والثقافي والفني...

وكما العادة مع مثل هذه التقليعات، فقد انخرط الكثير من الناس فيها، بما فيهم الكثير من المشاهير، فنانين وسياسيين ورياضيين وغيرهم، مما زاد من التشجيع بالانخراط فيها، وقد كان للسوريين حصتهم بالمشاركة فيها، بما في ذلك اعتبارها وسيلة جديدة للتهمك والسخرية، اعتباراً من المحتوى والمضمون الشخصي والفردي لهذه التقليعة، وليس انتهاءً بالمستويات العامة سابقة الذكر أعلاه، على الرغم من كل المآسي والويلات التي تعرض لها السوريون خلال السنوات الماضية، والتي كانت لها الحصة الأكبر



بحاجة إلى نوع آخر من «التحدي» تفرضه علينا ظروفنا للخروج من أزمتنا، ولإبعاد الآخرين عن الاستمرار بالانحجار بمأساتنا والتحكم بمصائرنا واستغلالنا.

فبدلاً من فرض التحدي بالعودة بنا 10 أعوام إلى الخلف، لم لا نرصد تحدياً آخر للمستقبل وخلال 10 أعوام من الآن؟

ولعل «التحدي» الحق والأكثر جرأة هو تحدي فرض إرادتنا بالتغيير الجذري والعميق والشامل على كافة المستويات، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، بما يحقق الخروج الآمن من الأزمة، مع أوسع عدالة اجتماعية وأعلى معدلات نمو وتنمية، علماً أن جوهر هذا التحدي ليس أكثر من مجموعة من الحقوق المستلبة والتي يجب استعادتها.

علها دعوة لشحذ هممنا كي نرصد تبدلات هذا التغيير «التحدي» بعد 10 أعوام من الآن؟

طبعاً مع عبارات الرثاء المقبولة بالحنين، والإدانة للمتسببين والفاعلين بها، وكذلك بعض الصور عن متغيرات الواقع المعيشي ومتطلبات الحياة اليومية، وخاصة على مستوى متغيرات الأسعار خلال السنوات العشر التي أثقلت كاهل السوريين، بما في ذلك المتغيرات التي طرأت على قيمة الليرة السورية بالمقارنة مع الدولار، وغيرها من المقارنات التي تصب بالمحتوى نفسه في النتيجة، مع الكثير من عبارات التهمك والسخرية عما آل إليه الحال، وخاصة على مستوى زيادة معدلات الاستغلال والفساد وانفلاتها.

### التحدي الحقيقي والمستقبل

بعيداً عن تقليعة «التحدي»، بما لها وما عليها، مع طابعها التهمكي والترفيهي، ربما لا يسعنا إلا أن نقول: إننا، كسوريين بشكل خاص،

بدلاً من فرض التحدي بالعودة بنا 10 أعوام إلى الخلف لم لا نرصد تحدياً آخر للمستقبل وخلال 10 أعوام من الآن؟



ودير الزور خصوصاً خلال عقود ما قبل الأزمة والتي أدت إلى انخفاض مستوى التعليم وارتفاع تكاليفه وحتى اللجوء إلى المدارس الخاصة والدروس الخصوصية.

لذا تطالب وزارة التربية بأن تكون هناك بعثات إلى مدينة دير الزور للاطلاع على أرض الواقع وتقدير احتياجات المحافظة من كادر تدريسي وأثاث وغيرها مما يعيد التربية إلى مسارها الصحيح.

والأقلام واللباس الذي الرُمت به المديرية التلاميذ، وحتى وجبة غذائية مجانية؟ لتحفيز التلاميذ والأسر على الإقبال على التعليم، وتفادي الجهل الذي حصل بين أبنائنا، وتأهيل الكادر التدريسي وتوفير مستلزمات ذلك بما فيها الأمور المعيشية كي يستطيع النهوض بهذا الجبل إلى الأفضل، وتعويض النقص الذي حدث خلال سنوات الأزمة والتهميش الذي طال المنطقة الشرقية عموماً

والتعليم، بالإضافة إلى التدفئة في هذا الجرد القارس، مما أدى إلى غياب التلاميذ والطلاب بسبب برودة الطقس، ولم تقدم مديرية تربية دير الزور حلاً عملياً تجاه هذا الموضوع. ويتساءل الأهالي: لماذا لا توضع خطة إسعافية لتأهيل الطلاب الذين أجبرتهم الظروف على الابتعاد عن التعليم، بتأمين المدارس ومستلزمات العملية التربوية التعليمية مجاناً بما فيها الدفاتر

## دير الزور.. التربية والتعليم مكانك راوح!

### مراسك قاسيون

أدائهم، وكذلك معاناة أسر التلاميذ المعيشية، فهي غير قادرة على تأمين مستلزمات الحياة من أكل وشرب ولباس، فكيف بالعبء بأبنائهم التلاميذ. ثالثاً: الضغط الموجود بعدد الطلاب في المدارس، فعند الدخول إلى أية شعبة صفية تجد ما لا يقل عن 40 طالباً في الشعبة الواحدة، وهذا ينعكس على تنظيم العملية التربوية التعليمية، والتلاميذ والطلاب، وذلك لعدم مقدرة الكادر التدريسي على الضبط وصعوبة تقديم المعلومة لهم وصعوبة الاستيعاب من قبلهم.

رابعاً: موضوع الفئات التي فرضت بنتيجة تفاقم الأزمة، حيث ينهي الطالب في العام نفسه سنتين دراسيتين، نتيجة ضغط المعلومات والفترة الزمنية لاستدراك الانقطاع خلال سنوات الأزمة، ليخرج التلاميذ والطلاب بمردود علمي وتربوي ضعيف. خامساً: فقدان أغلب المدارس لمواصفات مستلزمات التربية

خلال العام والنيف دخلت المحافظة في معمة وهمية من عدة جهات شملت مناحي الحياة المعيشية والخدمية كافة، وهذه المرة نشير إلى التربية والتعليم حيث ما يزال مستوى التعليم في المحافظة منخفضاً إلى أدنى مستوى، وذلك لأسباب عدة.. أولاً: الفوضى الإدارية والفساد وسوء التخطيط في مديرية تربية دير الزور، والمرتبطة أيضاً بسياسات وزارة التربية وممارساتها، وعدم توفير مستلزمات العملية التربوية التعليمية من كتب ومناهج ووسائل تعليم وأبنية وغيرها.

ثانياً: الضعف العام في مستوى الكادر التدريسي في الوطن ككل، وفي دير الزور بشكل خاص نتيجة سنوات الأزمة والانقطاع، وإهمالهم وتقصيرهم في أداء واجبهم في التعليم، نتيجة معانئهم المعيشية والتي تنعكس أيضاً على

رغم مرور عام ونيّف على فك الحصار عن مدينة دير الزور، وودجر التنظيم الفاشي «داعش» من ريفها الغربي والشرقي جنوب نهر الفرات «الشامية» بعد هيمنة وحصار داماً عدة سنوات، جرى أثناءها تهديم البنية التحتية والخدمية، ومنع فيه التعليم ونشرت الأفكار الظلامية، ونهبت ودمرت غالبية المدارس الابتدائية والإعدادية والثانوية.

# حلب.. ملف الأبنية الآيلة للانهدار يفتح من جديد



النافذة- وإبلاغ المدير العام للشركة العامة للصرف الصحي والمدير العام للمؤسسة العامة لمياه الشرب في حال وجود أي تسرب مياه في أقبية الأبنية أو تسرب مياه من مجرور الصرف الصحي، لكي يتم اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة من قبلهم أصولاً، «وكفى الله المؤمنين شر القتال»، علماً أن هذا التكليف أتى بعد أن تم تسجيل عدة انهيارات، وبعد الحديث عن أبنية مهددة بالانهيار!

## من الحرب إلى النهب

واقع الحال يقول: إن هذه الحوادث المؤسفة وغيرها باتت تندرج تحت عنوان مخلفات الحرب ونتائجها، علماً أن أزمة المدينة سابقاً واليوم، إن كان على مستوى هذا الملف أو سواء، هي في الفعل الحكومي الرسمي البعيد عن الواقع، وغير المستشرف لمشكلاتها، أو على الأقل السعي الجاد لإزالتها وحللتها فعلاً.

في المقابل فإن ما يجري اليوم، أن ملف إعادة الإعمار الذي تلج الحكومة بالحديث عنه مراراً وتكراراً، وكأن هناك من يسعى إلى تأجيله من الناحية العملية، حتى تحكم الشركات الخاصة قبضتها عليه، سواء في المناطق المنظمة أو في مناطق المخالفات، وحينها لن يكون أمام المواطن أي مهرب، وسيكون قد خسرت مرتين، الأولى: في الحرب والثانية: في النهب، بالإضافة طبعاً إلى ما يكابده جراء السياسات الاقتصادية الاجتماعية وانعكاساتها على واقعه وحياته المعيشية اليومية والأزمات المرافقة لها.

المناطق التي تعد من السكن العشوائي وغير منظمة، أو أن المباني فيها تجاوزات أو عيوب تصميمية وفنية كثيرة.

أمام هذا الوضع الإشكالي يغدو البقاء خطراً جداً على حياة السكان، لكن إلى الآن لم يقدم مسؤولو المدينة أية بدائل لمن فقد مسكنه بشكل نهائي، وإلى الآن لم تصرف التعويضات، فكيف الحال مع من يملك سكتاً أو شبه مسكن بظروف سيئة جداً وهو مضطر للعيش فيه لعدم امتلاكه لأية خيارات أو بدائل، فمن سيؤمن له ذلك؟!



## بقاء هذه

## المناطق

## على وضعها

## الراهن وعودة

## السكان إليها

## عرض المباني

## ذات المشكلات

## الإنشائية

## لحمولات زائدة

## لا يمكن أن

## يتحملها ما زاد

## الوضع سوءاً

ما زاد الطين بلة خلال السنتين الأخيرتين هو عودة الأهالي إلى بيوتهم ومناطقهم المتضررة بفعل الحرب، واضطرارهم للسكن في البيوت والمباني على وضعها الراهن برغم تعرضها للضرر المباشر وغير المباشر، وتوصيفها بين المدمر جزئياً أو كلياً، ربما مع بعض عمليات الترميم الضرورية لما يمكن ترميمه بحسب الإمكانيات المحدودة، بعيداً عن ضرورة الكشف الهندسي والفني عليها بأدوات دقيقة من قبل لجان السلامة العامة لتوصيف وضعها على الأرض، وذلك بحثاً عن الاستقرار المجدد وللخلاص من بدلات الإيجار التي أثقلت كاهلهم.

## مشكلات قائمة

بقاء هذه المناطق على وضعها الراهن وعودة السكان إليها عرض المباني ذات المشكلات الإنشائية لحمولات زائدة لا يمكن أن يتحملها ما زاد الوضع سوءاً، إضافة إلى تجمع المياه في الأقبية الناجم عن سببين: تعطل وترهل شبكات مياه الشرب والصرف الصحي من جهة، والتصدعات التي سمحت للمياه الجوفية التسرب إليها، مما يجعل منها غير صالحة للسكن، وإن كانت متماسكة خارجياً، فيغدوا سكن المواطنين في هذه الأبنية مجازفة حقيقية بسبب الواقع الاقتصادي المعيشي السيئ، وارتفاع أسعار إيجارات البيوت إن توفرت أصلاً، فهم لم يغامروا ويعيشوا المرء إلا لأنهم ذاقوا الأمر، في الوقت الذي تغدو فيه عملية ترميم هذه الأبنية عملية مكلفة جداً، وهي تحتاج لتدخل مؤسسات لسد تكاليفها الباهظة، وخاصة في تلك

ملف الأبنية الآيلة للسقوط والمعرضة للانهدار في مدينة حلب ليس جديد، بل هو قديم مما قبل سنوات الحرب والأزمة بسنوات، وقد سجل سابقاً انهيار بعض المباني في المدينة، كما سبق للجنة السلامة العامة في حلب أن أصدرت قرارات بشأن بعض الأبنية فيها، أما مشكلة التعويض والسكن البديل للأسر المتضررة فهي قديمة وما زالت سيده الموقف.

## مراسل قاسيون

في الأونة الأخيرة سجل في مدينة حلب انهيار العديد من المباني السكنية في مناطق «المغائر- المعادي- السكري- كرم الجبل- الشعار- الفردوس- وبعض الأبنية في بستان الباشا، وأخرها كان في حي الصالحين»، وغالبية هذه المناطق تتوضع في شرق المدينة حيث كانت ساحة للمعارك، مما عرضها لتصدعات عميقة في البنى التحتية، ربما كان بعضها غير ظاهر للعيان.

## سني الحرب وبال إضافي

خلال سنوات الحرب والأزمة وعلى هامشها تزايدت المخالفات السكنية نتيجة جملة من العوامل، أهمها: المشكلة المزمنة المتمثلة بالحاجة المتنامية للسكن بسبب التقصير الحكومي، وبسبب تزايد الجشع والاستغلال من قبل تجار وسماسرة العقارات، بالإضافة إلى عوامل الفساد وترهل أجهزة المتابعة والرقابة وتراجع عملها خلال هذه السنين.

# حرق جيل كروي جديد



في أعمال الشغب فيما بينها، والتي قد تفتعل وتؤجج بفعل مشوهي حلمنا ومفسيديهم المأجورين، لإغلاق صفحة المحاسبة والإقالة.

## المنتخب ليس لأعين موهوبين فقط

بالرغم من أن الشائعات تصور لنا بأن فريقنا يتألف من مجموعتين أساسية واحتياطية من اللاعبين الموهوبين بقيادة كادر إداري وفني، إلا أنه في الحقيقة لا يقتصر على ذلك فقط، كما ولا يقتصر افتكك مصيره من أيدي العابثين به على مطلب الإقالة لرئيس الاتحاد الرياضي العام ورئيس اتحاد الكرة، ويجب الأخذ في الحسبان أن المؤسسة الكروية المغرقة في الفساد محمية بالسياسات الحكومية المتعاقبة، والمشجعة لرؤوس الأموال على الاستثمار فيها، حالها كحال أية مؤسسة أخرى من مؤسسات بلدنا بما يساهم في زيادة أرباح المستثمر كأولوية، مستغلاً المشاعر الحماسية والداعمة للنهوض بها، تحت شعارات أو مسميات أو برامج براقة تحتاج إلى البحث في تفاصيلها، لأن طابع حياتنا القائم على استغلالنا لصالح حفنة من محكري ثروات وطننا والمتحككين بتفاصيل حياتنا كافة سينعكس على الرياضة بلا شك.

## هل من حلول؟

تفعيل دور الخبرات الفنية الوطنية ضمن وزارة للرياضة والشباب لترعى الشباب وتصل الموهوبين حاجة ملحة وضرورية كما في عدة دول عربية مشابهة لطبيعة بلدنا، مثل: العراق والأردن ومصر وتونس، إلا أن ذلك ليس كافياً للقيام بدورها كما يجب في حال أنشئت، في ظل إصرار الحكومات المتعاقبة على التوجه إلى خدمة أقلية الأغنياء من الأثرياء على حساب عموم الشعب في مختلف مواقفه، ولن يتم ذلك دون أن تستعيد دولتنا سيادتها الكاملة كسيادة للشعب، وليس لمن يتاجرون بلقمتهم ويتحكمون بمصائر ملايين عماله..

والإقالة وتتغنون بصورة الجمهور الداعم لمنتخب الوطن.

ألم تسمعوا مطالبات 12 ألف حنجره بإقالة القيادة تلك في ملعب المباراة؟ لقد وصل صوت زعيق مفسيديكم في مؤسستنا الكروية إلى أعماق كينونتنا حينما طالبوا بضرورة الدعم، ورؤية المعطيات الجديدة التي أوجدتها بصفقة العملة الصعبة مع الألماني، والذين حالهم الآن كحال الصم والبكم العاجزين عن إدلاء ولو ببيان واحد تواجه به الشارع الكروي.

ألم تلمسوا بعد حالة غليان قلوبنا من شر أعمالكم؟ ألم تعوا باننا نعي ما ترمون إليه؟ يبدو أنكم مقتنعون بأن ممارساتكم القديمة الجديدة غير ملحوظة لنا بعد، ولدينا طاقة لتحملها.

## حذار على المنتخب ومن المفسدين له

يمثل الكلام السابق «غيض من فيض»، حزناً على حرق جيل جديد من اللاعبين قد لا تسعفه الفرصة للظهور مجدداً في البطولة، وتوتراً متزايداً الشدة مع كم الأنباء الكثيرة الخاصة بالفريق في ظل تكتم إعلام اتحاد الكرة حتى الآن عن الإفصاح بحقيقة ما يدور في عقول مفسيديه، وليس أخيراً مع بدء كشف الفضائح المتعلقة بإدارة الفريق بعد انتهاء هدنة الدعم المؤقتة لهم، والتي تدل على غياب أبسط مقومات التخطيط وازدواجية معايير انتقاء اللاعبين، وليس نهاية عن سكوت محترق رئاسة اتحاد الكرة واللجان الأخرى على ضعف المدرب الألماني، والذي رضخ له بإلغاء المباريات الودية في المسكر الأخير خوفاً من الخسارة، فذهب إلى تحضير الفيذا الخاصة لمدرّب الطوارئ «فجر إبراهيم» تحسباً لأية حالة إسعافية.

وفي ظل الحالة تلك ستكر الشائعات ضمن الوسط الرياضي، وقد تعود مبكراً منافسات الدوري المحلي للتغطية على المنتخب، فحذار من جمهور فرقنا المحلية من التورط

استيقظ شاركنا الرياضي الداعم للمنتخب الوطني بكرة القدم من حلم التتويج بكأس آسيا، بعد غفوة طويلة بدأت منذ 4 سنوات حينما بدأت التصفيات لتنتهي عصر الثلاثاء الفائت على وقع خروجه الرسمي من البطولة، بعد نتائج صادمة لآمالنا، والتي لا تعبر عن المستوى الحقيقي للفريق وفقاً لما أكدته آراء خبراتنا الفنية والخبرات العربية كذلك..

## ■ عهد عربي

أعمال المبعدين له، من الطفيليين على جسد المنتخب والعاثين به.

## إلى المتورطين: الأصلح لا يحتاج إلى مشط..

تذرعتم بافتقار خبراتنا الكروية للخبرة في قيادة مؤسسة كروية، وجئتم بمن هم لا أهل لها من خارج مملكتنا، فراحت قيادة اتحاد الكرة منذ وصولها بإطلاق الشعارات بدءاً من شعار «سورية بروسيا»، رفعت دعوى قضائية في المحاكم على إعلاميين ذكروا بشعار لم يتحقق، ووصولاً إلى إطلاق القيادة تلك إلى شعار «سورية بين الأربعة الكبار» فغررت بالشارع السوري وشوهت رأيه، واستمرت بنفيها لما يجري في كواليس المنتخب من مشاكل، وطالبت بالدعم في سبيل إنجاز مهمتها الوطنية كما أعلنت، لتتعاقد مع دبلوماسي سياسي ألماني يجيد التعامل مع أسئلة الصحفيين المقلقة لنا بحنكة ودهاء؛ فخدعنا، بعد أن تبين عجزه كمدرّب كرة قدم عن قراءة فريق منافس، فأقيل وذهب دون أن يحاسب على فعله بحرق أكثر جيل مميّز مثل المنتخب منذ 3 عقود، ليهرب بملايين الليرات التي قبضها، ومن يعلم فقد يرفع دعوى ضد القيادة التي أقالته لفسخها العقد.

تلك القيادة التي لم تر من تنحيه كحل إلى حين انتهاء البطولة، فسارعت بإقالته. تلك القيادة التي تدعو ببساطة شديدة إلى دعمها في خطة عملها المقبلة لتصفيات مونديال قطر 2022، مع توصيات أخذ العبر والدروس من التجربة الفاشلة، وتتجاهلون المطالبة الجماهيرية المحقة في المحاسبة

من هم المتورطون في النتائج المخيبة تلك؟ إلى أية تفسيرات نستمتع في ظل حالة الرزخ الإعلامي المتزايدة، والتي تبعث لنا الأرق فتتقل نفوسنا بمزيد من الهموم؟ كيف شوها حلمنا برؤية المنتخب متوجاً؟ كيف حولوا نسور منتخبنا الشرسة في دفاعها عن أمنيائنا إلى طيور حمام وديعة؟ من الجهة التي رعت مسيرة عمل منتخبنا طوال تلك المدة؟ ومن التي راقبت سير العمل؟

## نور فجر وظلام المتورطين

انتفضت نسورنا في ختام مبارياتهم للدور الأول في البطولة بقيادة المدرب الوطني فجر إبراهيم، لدى مواجهتهم الفريق الأسترالي «حامل لقب البطولة الماضية» وقدموا مباراة ممتعة غنية بالأهداف والفرص؛ فظهرت الروح المميزة للاعبين الفريق، وكانوا قريبين من اقتناص فوز ينقلنا إلى ثاني أدوار البطولة. لقد استطاع مدربنا الوطني خلال 4 أيام فقط من محو الصورة الضعيفة التي ظهر عليها لاعبونا في لقاءهم السابقين، وبالرغم من ذلك لم يكن ذلك كافياً لتغيير النتيجة كما صرح في مؤتمره الصحفي.

لقد أدرك مدربنا في مدة وجيزة، أن فشل الفريق السابق لا يكمن في فقر فريقه للمواهب، وإنما في الأجواء المولدة للمشاكل التي خلقها المتورطون في إدارته خلال الأشهر 7 الماضية، ولو كان قد استلم المهمة وهو أهلاً لها بمساعدة كادر يختاره قبل بداية البطولة مع جزء بسيط مما قدم للألماني لأشرف بنوره فجراً جيداً لكرتنا ببند سواد

# التأمينات الاجتماعية..



■ **عشائر محمود**

إن نسباً تصل الـ 80% للتهرب الضريبي ولقطاع العمل غير المنظم هي أزمة ليست جديدة على الاقتصاد السوري، ولكن ما يستجد حالياً: أن الحكومة تتحرك في ملفات تتقاطع مع مشكلة بهذا الحجم. حيث شهدت الأسابيع الماضية تحرك ملفين هامين يرتبطان ببعضهما البعض، ويرتبط كلاهما بالمؤشر الاقتصادي- الاجتماعي السلبى، أي: توسع قطاع الظل، وما يعنيه من شروط عمل مجحفة وتهميش لشرائح واسعة من الطبقة العاملة السورية، ومن حرمان المالية العامة من موارد ضريبية كبيرة. والملفان هما: التأمينات الاجتماعية من جهة، وربط السجل التجاري بتسجيل العمال في التأمينات.

أكثر من 60% من العاملين السوريين كانوا يعملون في الظل في 2010، أي: لم يدخل هؤلاء وناتجهم في الجباية المالية الحكومية للضرائب أو إحصاء العمال والأعمال، وإن كانت هذه النسبة قبل الأزمة فإنها قد ارتفعت خلالها، حيث قدرت قاسيون أن 80% من الناتج في سنوات الأزمة أصبح غير مغطى ضريبياً، وبالتالي غير منظم.

## «إسعاف» للتأمينات الاجتماعية

عقدت رئاسة مجلس الوزراء خلال الأسبوع الماضي ما أسمته: «اجتماعاً استقصائياً وإسعافياً» لم تشهد المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية مثيله من قبل، وذلك في البيان الوارد حول الاجتماع. حيث قال رئيس المجلس: إن الحكومة تطمح بجعل التأمينات الاجتماعية في مقدمات المؤسسات العامة، نظراً لأهميتها. التأمينات الاجتماعية مؤسسة بالغة الأهمية، كما يعلم الجميع، ليس فقط لأنها إطار لضمان حقوق العاملين، من حيث مدفوعاتهم وضماناتهم، ومستحقاتهم التأمينية، والرواتب التقاعدية... بل أيضاً لكونها- إن صح القول- «مركزاً مالياً» هاماً.

فمن المفترض أن يكون جميع العاملين السوريين مسجلين في المؤسسة، وتسد نسبة من أجورهم 24% كإسقاط للتأمينات، يدفع رب العمل 14% منها، والعمال 7%، بالإضافة إلى نسبة 3% التي يدفعها رب العمل، كتأمين من إصابات العمل.

وهذه الآلية تجعل المؤسسة صاحبة حصة من كتلة الأجور والأرباح العاملة في البلاد، وهذه الحصة يجب أن تعود أخيراً وبالدرجة الأولى للأجور على شكل رواتب تقاعدية وتعويضات، وهي لهذا تلعب دوراً هاماً في عملية توزيع الدخل، وضمان حقوق الطبقة العاملة. ومن جهة أخرى، ينتج عن هذا الدور، تجمع لسيولة مالية كبيرة من المفترض أن تتحول إلى مورد مالي استثماري...

لا تصرح المؤسسة عن تحصيلاتها السنوية، ولكنها صرحت مؤخراً على لسان مديرها، بأنها تدفع 10 مليارات ليرة شهرياً لحوالي 500 ألف مستحق، أي: حوالي 120 مليار ليرة سنوياً. وأنها سددت خلال سنوات الأزمة 538 مليار ليرة مستحققات تأمينية.

## الحكومة كرت عمل لا تدفع للتأمينات!

تولي الحكومة اهتماماً خاصاً لمسألة استثمار أموال التأمينات، التي يمكن أن تصل إلى مئات المليارات سنوياً!



موارد مالية كبيرة لمؤسسة التأمينات الاجتماعية، ولذلك فإن الحكومة وسعت في الربع الأخير من العام الماضي من تسجيل عمال القطاع الخاص، عبر عمليات الكشف والمراقبة وغيرها.

إذ سجلت في خمسة أشهر بين شهر أيلول 2018 وكانون الحالي، حوالي 172 ألف عامل، وفق تصريحات مدير المؤسسة بعد الاجتماع الحكومي. ليصبح الرقم الإجمالي لعمال القطاع الخاص المسجلين: 659 ألف عامل، أي: زيادة بمقدار الربع خلال خمسة أشهر، وهو معدل هام.

«ينبغي الإشارة إلى أن تصريحات لوزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك في شهر 9-2018 أشارت إلى أن عدد العمال المسجلين بالتأمينات الاجتماعية من القطاع الخاص لا يتعدى 210 ألف عامل، في تناقض بين الرقمين المعلين حكومياً، حيث وفق تصريحات الوزير فإن الزيادة تقارب 300%!».

أما ثانياً: فإن المنشآت التي تسجل، لا تؤمن كل عمالها بل «عينه» منهم فقط، وثالثاً: يتم غالباً تسجيل العمال وفق الحد الأدنى للأجور، وليس وفق أجورهم الفعلية، ليقلص رب العمل من تكاليف الأجور، ويتبرأ من مسؤوليته تجاه الأجور التقاعدية، التي تصبح أقل بطبيعة الحال. وكل من هذه الحالات تقلص موارد التأمينات من جهة، وتجعل العمال غير مضموني المستقبل ولو بالحدود الدنيا، وتوفر على رب العمل حصة مستحقة من الأجور، يبقونها في جيبه.

## ما الجديد اليوم؟

النقاش الحكومي حول التأمينات، ينطلق من زيادة واستثمار الموارد المالية التأمينية، الأمر الذي يتطلب حكماً: تسجيل الجزء الأكبر من عمال القطاع الخاص غير المؤمنين. وبالفعل فإن هذا التسجيل، يؤمن



**ينتج عن دور التأمينات تجمع كبيرة من المفترض أن تتحول إلى مورد مالي استثماري الآن نصب اعينها.**

ولكن هذه العملية يقف في وجهها عدم التزام أرباب العمل في جهات القطاع العام والخاص بتسديد ما عليهم من مستحقات.

حيث بلغت ديون التأمينات الاجتماعية المستحقة لجهات القطاع العام: 225 مليار ليرة، بينما المبالغ المترتبة على جهات القطاع الخاص تقارب 15 مليار ليرة فقط! وفق آخر رقم ذكرته وزيرة الشؤون الاجتماعية في 2016.

الرقم المتداول لديون جهات القطاع العام 225 مليار ليرة، لم يتغير منذ نهاية عام 2016، مما يشير إلى عدم تراكم ديون إضافية على جهات القطاع العام في عامي 2017-2018.

وكانت الوزارة قد أعطت إشارة إلى أن هذه الديون تقتضي حلاً، عبر تحصيل جزء أو على الأقل وقف التراكم، الأمر الذي قد يكون أسهل في تعامل الجهات الحكومية مع بعضها البعض. فالموازنات العامة وضعت مبلغاً يقارب 25 مليار ليرة سنوياً في الموازنات العامة للعمالين الآخرين كتسديدات لديون القطاع العام على التأمينات الاجتماعية. «الموازنة العامة لعام 2019».

## القطاع الخاص الثغرة الأكبر

أما في القطاع الخاص فإن الوضع أعقد، وهو الثغرة الأكبر في موارد التأمينات، إذ أن هؤلاء لم يسجلوا عمالهم، وأبقوهم خارج إطار الحقوق التأمينية، كما هو الحال مع نسبة 60% من عمال سورية في عام 2010، وهذا أولاً..

**26%**

زادت المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية عدد عمال القطاع الخاص المنتسبين لها بنسبة 26% ومقدار 172 ألف عامل خلال الأشهر الخمسة الأخيرة، ليصل عدد عمال القطاع الخاص المؤمنين إلى 659 ألف عامل.

**120 مليار**

تدفع المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية حوالي 120 مليار ليرة سنوياً كرواتب تقاعدية وتعويضات لحوالي 500 ألف عامل مسجل ومستفيد، من العمال المتقاعدين وورثة الرواتب التقاعدية، والعمال مستحقي التعويضات.

# مؤسسة اجتماعية و«مركز مالي» واعد



## السجلات التجارية الخطوة الأخيرة

مؤخراً، ومنذ انتخابات غرف التجارة والصناعة في سورية، بدأ الحديث عن شرط لترشح أو انتخاب أعضاء الغرف، أن يكونوا ممن سجلوا عمالهم في التأمينات، وبعد يقارب 15 عاماً. وبعد الانتخابات التي جرت بالتزكية في كثير من غرف المحافظات، انتقل الطلب الحكومي لتسجيل العمال إلى مستوى جديد.

حيث أصدرت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، التعميم رقم 867 بتاريخ 31-12-2018، ينص على طلب وثيقة عدد العمال المسجلين في التأمينات، بالنسبة لطالبي الحصول على السجل التجاري لأول مرة، وكذلك للراغبين في تجديد السجل التجاري. ما يعني أن تجديد السجل التجاري لم يعد ممكناً إلا من خلال تسجيل عمال في التأمينات الاجتماعية، دون وضع عدد محدد للعمال، أو حد للأجور.

يتداول الإعلام أرقاماً، تقول بأن أكثر من 430 ألف سجل تجاري، المسجلة من ضمنها، لا تزيد عن 30 ألف سجل، هؤلاء فقط من لديهم عمال بالتأمينات ويدفعون ضرائب للمالية!

مجلس إدارة اتحاد غرف سورية وافق على تعميم الوزارة، وأرسل مذكرة بموافقته.. وأتى هذا بعد اعتراضات سجلها أعضاء غرف التجارة، على اعتبار أن الغرف تضم قطاع الأعمال، والتجار من أصحاب المحال، وأن أوضاع هؤلاء تختلف عن أولئك. وعلى الرغم من الاعتراضات، إلا أن هذه الخطوة تعتبر خطوة إيجابية، للربط بين تصاريح الأعمال المطلوبة من جهاز الدولة، وبين ضرورة التزام أطراف القطاع الخاص بالتزاماتهم تجاه الطبقة العاملة، وتجاه المال العام.

## ما المبلغ الممكن تحصيله من تأمين عمال القطاع الخاص؟

حصل تقدم غير مسبوق في تسجيل عمال القطاع الخاص في التأمينات الاجتماعية خلال الأشهر الخمسة الماضية، وزاد العمال المؤمنون بمقدار الربع، ولكن رقم 659 ألف عامل قطاع خاص مسجل، لا يزال رقماً قليلاً بالقياس إلى عدد جهات الأعمال المسجلة نظامياً في سورية. أشارت بيانات من وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، إلى أن عدد المسجلين في الوزارة، كسجلات تجارية وصناعية فردية يبلغ: 476 ألف سجل، وحوالي 80 ألف شركة بأنواعها المختلفة.

فإذا كان لدى كل من هؤلاء المسجلين

جميعاً، والبالغ تعدادهم سوية: 556 ألف سجل لنشاط اقتصادي: 5 عمال فقط.

فإن عدد عمال القطاع الخاص الذين ينبغي تسجيلهم قد يصل إلى: 2,7 مليون تقريباً. بينما المسجل اليوم لا يتعدى نسبة 24% من الذين ينبغي تسجيلهم!

وتسجيل هؤلاء قد يحقق موارد مالية سنوية بالحدود الدنيا تصل إلى: 124 مليار ليرة سنوياً. بنسبة 24% من أجر الحد الأدنى الشهري لـ 72 مليون عامل.

في حال اعتبرنا أن وسطي العمال في كل نشاط اقتصادي، لا يزيد عن 5، رغم أن أية منشأة غير حرفية في سورية، ينبغي أن يزيد عدد عمالها عن تسعة عاملين. وإذا ما انخفض هذا العدد في السجلات الفردية، فينبغي أن ترفعه الأعداد التي ينبغي وجودها في أية شركة من الشركات الـ 80 ألف!

أما إذا ما تم التسجيل وفق وسطي الأجر: 35 ألف ليرة شهرياً، وليس وفق الحد الأدنى، فإننا قد نصل إلى مستحقات تأمينية من القطاع الخاص تقارب: 270 مليار ليرة سنوياً، من تنظيم عمال القطاع الخاص.

كل هذا ونحن نتحدث ضمن الشركات المسجلة والمرخصة، ولم نتحدث بعد عن الأعمال والورش التي تعمل دون ترخيص...

## هل يعقل أن تكون مصلحة العمال دافعاً حكومياً؟

ربما قد يكمن الجواب في الطريقة التي سيتم فيها استثمار أموال التأمينات الاجتماعية... فاستثمارها في المشاريع العقارية الفخمة على سبيل المثال، يختلف عن استثمارها في مشاريع السكن الاجتماعية. واستثمارها في أدوات مالية ومشاريع سياحية كما حصل سابقاً، يختلف عن استثمارها في الصناعة العامة، وفي مشاريع الطاقة وغيرها! إن هذه الإجراءات ناجمة عملياً عن تغيرات في الأوزان السياسية والاقتصادية لقوى السوق في القطاع الخاص، مقابل قوى السوق الأقرب إلى جهاز الدولة، والأكثر قدرة على الانتفاع من موارده. وقد تكون انعطافة في السياسة الاقتصادية، لتمثل مصالح قوى المال المتنفذة الكبرى، على حساب قوى السوق الأخرى، وتحديد الأضر والأقل وزناً ووسطوة.

ينبغي الانتباه إلى أن إجراءات من هذا النوع، ورغم أنها ضرورية، ولكنها ستؤدي إلى تراجع في كتلة الأرباح، وتحديد أرباح المنشآت الصغرى في سورية، التي تعتمد بالدرجة الأولى في فعاليتها الاقتصادية على تقليص تكاليف الأجور إلى الحد الأدنى. بينما التأثير أقل على قوى الربح الكبرى، وتحديد إذا ما ساهمت استثمارات موارد التأمينات، وغيرها من الموارد العامة، في الشركات الاقتصادية الكبرى بين هؤلاء، وجهاز الدولة، إذ قد تؤمن هذه الموارد توسيع رأس المال للشركات الاقتصادية التي يمتلك حصة منها، وتحصل على ربح من خلالها.

ما يهمنا الآن هو: أن تنظيم الطبقة العاملة السورية في القطاع الخاص، يجب أن يتوسع. وهذا بدوره يشكل إضافة على كتلة الأجور، ولكن بالمقابل فإن استكمال هذه العملية يجب أن يكون عبر ضمان أن تستثمر هذه الأموال العامة الموجودة في التأمينات والضرائب، للصالح الاقتصادي- التنموي العام. الأمر الذي يتطلب مواجهة السياسات التي تحابي القلة من أصحاب النفوذ والربح الأكبر في سورية.

تقدر الكتلة المغيبة من الأموال التأمينية في القطاع الخاص، بين 120-270 مليار ليرة سنوياً. هي عملياً كتلة مسروقة من حصة الأجور، ومتبقية لدى أصحاب الأرباح في القطاع الخاص... والأهم، أن هذه الأموال «المؤفرة» على هؤلاء، هي نتيجة لنظام عمل قديم، قائم على تجاهل حكومي لحقوق عمال القطاع الخاص، وتساهل مع أرباب العمل... بمثابة «عطية» سياسية- اقتصادية لهم. وهي ناجمة عن المحاباة السياسية لأصحاب الأرباح عموماً في القطاع الخاص، على حساب ضمانات مستقبلية لعمال القطاع الخاص، الذين لا يملكون القدرة على الدفاع عملياً وجدياً عن هذه الحقوق، لا عن طريق النقابات، التي لا يستطيعون الانتساب لها طالما أنهم يعملون في الظل، ولا عن طريق قوانين العمل والمحاكم العمالية، التي تتيح قوة لأرباب العمل، أقله بسماحها بالتسريح التعسفي. والأهم، أن عمال سورية عموماً غير قادرين على الدفاع عن حقوقهم بسبب انعدام فعلي لقدرة الواسعة على الاحتجاج والإضراب وغيرها من الأدوات الديمقراطية، التي لا تدخل في قاموس الواقع السياسي السوري سابقاً أو حالياً.

إن السعي الحكومي في اللحظة الحالية تجاه توسيع عملية التنظيم في القطاع الخاص السوري، هو متغير اقتصادي، ولكنه متغير سياسي-اجتماعي أيضاً. فالدافع الحكومي قد يكون منطلقاً من الحاجة إلى توسيع موارد التأمينات، لاستثمارها. والأداة هي عملياً عبر سحب كتلة مالية من أرباح قوى السوق، في القطاع الخاص، ولكن لصالح من؟ بالطبع الطبقة العاملة السورية في القطاع الخاص ستنتفع من هذه التغيرات، وكذلك المال العام... ولكن لم تعودنا الحكومات المتتالية منذ ما قبل الأزمة، أن تحركها مصلحة الطبقة العاملة السورية، أو حتى مصلحة المال العام!

**زاد عدد عمال القطاع الخاص المؤمّنين بمقدار الربع خلال الأشهر الخمسة الأخيرة ووصل عددهم إلى 659 ألف عامل.**

**270 مليار**

يمكن أن تصل موارد التأمينات الاجتماعية من القطاع الخاص إلى 270 مليار ليرة، إذا ما تم تأمين 2,7 مليون عامل بوسطي الأجر: 35 ألف ليرة!

**124 ملياراً**

يمكن أن تصل موارد التأمينات الاجتماعية من القطاع الخاص إلى 124 مليار ليرة، إذا تم تأمين 2,7 مليون عامل بالحد الأدنى للأجور: 16 ألف ليرة!

**2,7 مليون**

يمكن أن يصل عدد عمال القطاع الخاص الواجب تأمينهم إلى حوالي 2,7 مليون عامل، إذا ما كان لكل شركة أو سجل أعمال في سورية 5 عمال فقط.

# مستقبل دول الخليج: ما بعد النفط والغاز



لطالما كان «التنويع» هو هدف اقتصادي معلن في دول الخليج العربي النفطية الست، إذ يتكرر هذا الهدف منذ عشر سنوات في الخطط الاقتصادية، ولكن أزمة النفط منذ عام 2014 حولته إلى ضرورة بعد أن أضفت تعقيدات وتحديات جديدة على دول الخليج، تجعل سؤال قدرتها على التنويع محط تساؤل جدي...

## قاسيون

عوائد النفط والغاز في دول الخليج هي المصدر الأول للإيرادات الحكومية، وهذا الأمر يشكل تحدياً كبيراً في دول الخليج النفطية كافة، التي تعتمد كثيراً على الإنفاق الحكومي العام.

### الإيرادات الحكومية نفطية بأكثر من 60%

قد تعتبر الإمارات العربية المتحدة، من أكثر دول الخليج التي نجحت نسبياً في تنويع اقتصادها، وتقليل الاعتماد على عوائد النفط. فحصة النفط في صادرات الإمارات أقل منها في دول الخليج الأخرى، إذ تقارب 30% مقابل قرابة 60% لكل من عُمان والبحرين، بينما تفوق 75% في السعودية، وتصل إلى أعلى من 80% في الكويت وقطر. ورغم النسبة المنخفضة لحصة الصادرات النفطية في الإمارات بالقياس إلى الدول الأخرى، إلا أن النفط يساهم بالنسبة الأكبر من قدرات الإنفاق الحكومي، فعلى الرغم من الديناميكية العالية لاقتصاد إمارة دبي، فإن النفط في إمارة دبي يشكل الركيزة الأساسية للعوائد، التي تتوزع على الإمارات الأخرى.

فعملياً، الإيرادات المالية العامة في دول الخليج لا تزال تعتمد على النفط والغاز بالدرجة الأولى؛ فأقلها في الإمارات ولكن بنسبة تفوق 60%، وتصل في البحرين وعمان إلى 85%، وتقارب الـ 80% في الكويت، بينما تتجاوز نسبة 75% في قطر، وتفوق الـ 70% في السعودية.

الإنفاق الحكومي في دول الخليج، المعتمد على النفط، يستخدم كأداة إعادة توزيع سياسية، توزع العوائد على المواطنين، وعبر المناطق، بالشكل الذي يضمن استمرارية واستقرار سياسي للمجتمعات المحلية. ولذلك فإن الاختلالات التي أصابت المالية العامة في دول الخليج الست، منذ أزمة النفط، تحمل في طياتها أزمات اقتصادية، واجتماعية سياسية، حيث لا يمكن التراجع السريع عن العوائد الكبيرة التي كانت تُوزع عبر الإنفاق الحكومي.

### الديون الدلارية بديل مالي!

اعتمدت أغلب دول الخليج منذ أزمة النفط في عام 2014، على القروض لتعويض النقص في إيرادات المالية العامة النفطية.

فعمدت دول الخليج للاعتماد على القروض الدولية، وتحديدًا الديون الدلارية من السوق المالية العالمية، لتبقي مستويات الإنفاق المالي المرتفعة، بغرض أساس، وهو: استقرار الأنظمة.

قادت السعودية قاطرة الديون الحكومية بالدولار، للمحافظة على مستويات الإنفاق المرتفعة، وتمويل حزم الدعم التي يتطلبها مشروع رؤية السعودية 2030، الهادف بدوره إلى الوصول للتنوع الاقتصادي بعيداً عن النفط. كما تحول الدين إلى شبكة الحماية، التي تجعل التحولات الكبرى في السعودية أكثر احتمالاً، مثل: رفع الدعم عن أسعار الطاقة والضرائب والرسوم الجديدة.

بدأت قفزة نمو إصدار الديون السيادية في دول الخليج الست، مع عام 2016، ليرتفع بمجموعه من مستوى أقل من 10 مليارات دولار في مجموع هذه الدول عام 2015، ويصل إلى مستوى إصدار 40 مليار دولار في 2016؛ ساهمت السعودية بمعظمها، وأصدرت كل من الإمارات والكويت ما يقارب 10 مليار دولار لكل منهما.

ليرتفع بعدها إصدار الديون السيادية في 2017 إلى 50 مليار دولار؛ 20 منها للسعودية، بالإضافة إلى ما يقارب 10 لكل من الإمارات وعمان والكويت. وأخيراً انخفضت كتلة الديون السيادية المصدرة في العام الماضي إلى 30 مليار دولار تقريباً، لمجموع الدول الست.

البحرين كنموذج لتسارع النهور  
البحرين كنموذج ضمن دول الخليج،

الإفلاس.

### العجز المالي أصبح سمة دائمة

لقد تحول الدين السيادي إلى أداة إنعاش واستمرار لاقتصاديات النفط في الخليج، الممولة بالإنفاق والتحفيز الحكومي، وذلك منذ أزمة النفط، وانخفاض أسعاره العالمية في عام 2014. أصبحت العجزات المالية هي الحالة الدائمة، لدول الخليج باستثناء الكويت.

إن كلاً من البحرين وعمان والسعودية والإمارات، قد دخلت العجز المالي منذ عام 2014، الذي وصل إلى نقاطه القصوى في عام 2016؛ ليشكل العجز نسبة تفوق 20% من ناتج عُمان، وكذلك البحرين، مقابل نسبة 15% من ناتج السعودية، و5% من ناتج قطر والإمارات.

إن هذه الوقائع الاقتصادية لمستويات الديون والعجز والاعتماد على النفط المترجع في دول الخليج العربي الست، هي التي تدفع إلى جملة التغيرات في النماذج الاقتصادية لدول الخليج، وكذلك في البنى السياسية، لتشير بأن النموذج الاقتصادي السابق لم يعد قابلاً للاستمرار. فالحكومات لم تعد قادرة على تقديم كل ما كانت تقدمه سابقاً، وبالمقابل فإن سياسة تنويع القطاعات والموارد تبدو وكأنها تمضي قدماً، إلا أنها تصطدم بعائق الأجل الطويل، وحاجتها إلى الإنفاق الحكومي الكبير...

عن مقال للبروفيسور كارين يونغ من موقع: [www.internationale-politik-wirtschaft.com](http://www.internationale-politik-wirtschaft.com)

كان إصدارها مستمراً منذ عام 2016، ولكن بمستويات أقل من الدول الأخرى، ولكن هذه المستويات كانت كافية لتتكرر ظاهرة تجاوز حجم الديون المصدرة مقدار احتياطات البنك المركزي البحريني، منذ ما بعد عام 2014. حيث انخفضت مستويات الاحتياطي البحريني إلى حد بعيد، حتى أصبحت تعتمد كلياً على معونات الإقراض من السعودية والإمارات، لمواجهة خطر انهيار دينارها، الذي لا تستطيع الدفاع عن قيمته. فبين عامي 2014-2015 فقدت البحرين قرابة نصف احتياطاتها المركزية من العملات الأجنبية، التي انخفضت من 6 إلى أقل من 3 مليار دولار. وحتى شهر 9-2018 انتظرت البحرين وعود الدعم من السعودية والإمارات، ثم اضطرت للجوء إلى الديون الخاصة من البنوك الإقليمية، لتتخفف من الاحتياطات البحرينية في شهر 5-2018 إلى 1,8 مليار دولار، وهو ما يغطي احتياجات شهر فقط!

فالبحرين هي نموذج أيضاً على الإنفاق الحكومي السياسي على المواطنين، فرغم أن عائداتها النفطية لا تشكل إلا جزءاً قليلاً من عائدات الدولة الأخرى، إلا أن الإنفاق على الفرد البحريني أعلى من مستوياته في دول الخليج الأخرى، بالقياس إلى العوائد. فبينما تنتج البحرين ما نسبته 5% من النفط الذي تنتجه الكويت، إلا أن حصة الفرد من الإنفاق فيها يقارب نصف حصة الفرد في الكويت.

تتحول الرشوة السياسية المقدمة من الحكومات لمواطني دول الخليج إلى عبء مالي يدفع بهذه الدول إلى شفا

تتحول الرشوة السياسية المقدمة من الحكومات لمواطني دول الخليج إلى عبء مالي يدفع شفا الإفلاس

# «فيسبوكيات».. قال وقيل



خبر يقول: «وزير الأشغال العامة والإسكان المهندس سهيل عبد اللطيف: تخصيص 3000/ شقة في محافظات دمشق وحمص وحلب من سكن الادخار والسكن الشبابي لتسليمها للمكتتبين عليها».

وفيما يلي بعض التعليقات التي أوردتها المواطنين على الخبر أعلاه: «السكن الشبابي في اللاذقية شو وضعوا من 14 عام مسجل عليها».

«وطرطوس يلي مابتستحووا.. مشروع السكن الشبابي رح يستلموه ولاد ولاد ولادنا».

«طيب وحماة شو قصة التأخير فيها للسكن الشبابي والحمد لله مدينة حماة كانت وما زالت آمنة وكثير تأخروا بتسليم السكن مثلاً من الشهر الرابع لعام 2004 سجلت بالسكن الشبابي ودفعت السلفة وقتها ستون ألف ل.س وملتزم بالقسط كل شهر ولا تخلفت عن قسط مثل ما طالبين من المكتتبين وبتراجع فرع مؤسسة الإسكان بحماة لحد الآن بيقولولنا ما في أي شي جديد».

## بوستات فضضة

ونختم ب «بوست» متداول على الصفحات الشخصية والعامة:

«كل يوم بيتفاجئ المواطن السوري بقرار جديد وأكو في سباق أو تحدي بين الوزارات مين اللي بيمسح الأرض بالمواطن أكثر.. لا تستغرب عزيزي المواطن يطلع قرار بركا أنو لازم تجدد عقد الزواج سنوياً يعني «ترخيص»، وبتصير مرتك مثل سيارتك والترسيم حسب الوزن.. إذا كانت تحت 60 كيلو بتدفع 15 ألف وإذا كانت بين 60 و 90 كيلو بتدفع 50 ألف أما إذا كانت 90 وما فوق بتدفع رسوم 300 ألف، وانتبه إذا تأخرت سنتين بتدفع ضريبة إنفاق إستهلاكي وإعادة إعمار.. وإذا المدام كانت عاملة عملية تجميل وبوتوكس وسيليكون وطارشة وجها بويا وصابغة شعرها بتدفع غرامة تغيير مواصفات وتغيير لون وإذا كانت محجة بتدفع غرامة فيميه».

«ناقل الكفر ليس بكافر».

وليست مختنقة».

«يعني في أمل.. أم هالشي تخدير.. غداً لناظره قريب».

## كهربائيات

خبر على الصفحة الرسمية لوزارة الكهرباء يقول: «وزير الكهرباء المهندس محمد زهير خربوطلي يقوم بجولة تفقدية في محطة تحويل باب شرقي 20/66 مطلعاً على سير أعمال إصلاح المحولة الثانية بعد تعرضها لعطل فني.. فيما تواصل ورشات الكهرباء أعمال الإصلاح متحدية الظروف الجوية لإعادة التغذية الكهربائية للأخوة المواطنين».

وفيما يلي بعض تعليقات المواطنين التي وردت على الصفحة نفسها:

«يعني والله هل الحكي ما بصير من 3 العصر لهلا بركن الدين أسد الدين ما في كهربا!!!!!!».

«جهودكم فعلاً كبيرة ونشاط السيد الوزير أفضل من يلي سبقوه بس هالمحولات كلها بدها كب.. روحو جيبو محولات تناسب الاستهلاك لعام 2025 أو خلونا على العتمة».

«وشو مشان الكهربا بسهل الغاب شطحه جورين... نحنا منسيين من قبل الكهربا... لا عرفنا تقنين ولا عرفنا عطل ولا عرفنا شي».

«شو مشان الكهربا بمنطقة وادي بردى؟؟ يلي لتضل مقطوعه ليلاً نهاراً بتجي ثانية وحدة بالضبط وبتقطع بفرد سحبة 12 ساعة يعني وبعدين وبعدين يا الله؟؟ لا قولنا حل ما في غير بوادي بردى لك عفا حياتنا وين هالخدمات بقا وين».

«طيب الأخوة المواطنين بركن الدين صلاح الدين من 6 ساعات ما شفتنا الكهربا.. وما بعرف ليش عنا شي أسمو طوارئ كهربا إذا ما بدن يردو.. ع أساس مافي تقنين قاسي وقت المنخفض إي لعنتو أفضاسنا».

«يشرف ع منطقة ببيلا من 20 يوم ما شفتنا الكهربا».

## السكن الشبابي للأحفاد

من صفحة رئاسة مجلس الوزراء الرسمية

## كلشي قرارات بتطرحها بتنفذها بعد فترة إلا قرار زيادة الرواتب بعدكم عم تدرسوها خليك عم تدرسوها شي سبعين سنة اي

تم الإعلان عن تصميم جديد للوحات السيارات في سورية، وبأن التصميم الجديد الذي أعدته المؤسسة العامة للخط الحديدي الحجازي بالتعاون مع وزارتي النقل والداخلية، يتألف من 5 أرقام على الجانب اليميني للوحة، ورقمين على الجانب اليساري، وفي الوسط صورة العلم السوري، وكلمة سورية.

## قاسيون

شوفو شي حل لهل شعب قبل ما يقب عليكم... الشعب لح يجي يوم ويجن جنانوع جميع الأطراف».

## نفط وغاز وبرد

خبر من الصفحة الرسمية لرئاسة مجلس الوزراء على «فيسبوك» يقول: «المهندس خميس يكلف مجموعة عمل تتضمن حاكم مصرف سورية المركزي، ووزير النفط والمالية، ومكتب تسويق النفط لمتابعة توريدات المشتقات النفطية، والاجتماع بشكل يومي لرصد المخازين الإستراتيجية لها منعاً لحدوث أي اختناق».

وفيما يلي بعض من تعليقات المواطنين على الخبر أعلاه:

«استوى المواطن.. وتأخر الإجراء.. وناظرين نلمس نتيجة مرجوة».

«ما أشرطنا بتشكيل اللجان».

«شر البلية ما يضحك.. حكومة بكامل الكوادر والمدراء والموظفين.. وبعد 8 سنين حرب وحصار لسا للفيوم ما عندن آلية لضبط ومراقبة المخازين الإستراتيجية وكل شتوية الوزراء الكيوت بينصدمو أنو زاد الطلب ع المشتقات النفطية».

«كثرة اللجان مضيعه للوقت وهدر للمال العام، لو كل مسؤول تابع عمله لا حاجة للجان متابعه، لأن اللجان مقبرة القرارات وتغطية للتقصير والفساد».

«بكير والله استنوشو تيروحو هالبردرات منشان راحتكن».

«سيدي الكريم المشتقات النفطية وعلى رأسها الغاز المنزلي مفقودة بشكل كامل

ومن المتوقع طرح اللوحات الجديدة خلال عام 2019، مع عدم معرفة ما هي التكلفة التي ستجبي من جيوب أصحاب السيارات لقاء هذا التصميم المزمع.

## الشعب ح يجن!

فيما يلي بعض التعليقات التي أوردتها بعض المواطنين تعقيباً على الإعلان أعلاه:

«طولو بالكم لنخلص من قصة الذكاء بالبطاقات بعدين عملولنا بلوة جديدة، والله الشعب ماعد لحق مصايب ارحموننا».

«وبذلك سوف يتأمن الغاز والمحروقات وتنخفض الأسعار ويعم الدفاء في المخيمات والأمان في البلاد، وينخفض الدولار وتعود للمواطن حقوقه وكرامته المهذورة ويحاسب المرتشوشون ويقضى على الفاسدين و.. لا حول ولا قوة الا بالله العظيم من هيك مسؤولين».

«شلون بدهم يكفروا المواطن ما عم يعرفوا.. روحوا حلوا أزمات الشعب بالأول».

«يا أخي شو بدنا إنجازات حكومتنا كلها معجزات، الناس ماتت من الجوع والبرد والحكومة مهمة بلوحة السيارة».

«هلق ميشان الخازوق إيما دورو مشان نجهز حالنا».

«كلشي قرارات بتطرحها بتنفذها بعد فترة إلا قرار زيادة الرواتب بعدكم عم تدرسوها خليك عم تدرسوها شي سبعين سنة أي».

«لك عمي قبل التصميم والزفت حركو حالكن

# المخاطر المهددة للبشرية عام 2019 والشعوذة الرسمية



أطلقت منظمة الصحة العالمية «برنامج العمل العام الثالث عشر» لمواجهة- بحسب تقديرها- المخاطر العشر الأكثر تهديداً للبشرية عام 2019. تنتقل هذه المخاطر من الأمراض المتنقلة وغير المتنقلة إلى الوضع المعيشي الهش لنسبة كبيرة من سكان الأرض.

## ■ مروه صعب

بحسب التقرير من المخاطر الأكثر وجوداً عام 2019 هي الاحتباس الحراري وتلوث الهواء، والأمراض غير المتنقلة مثل: السكري، وأمراض القلب والتنفس، والسرطان وغيرها، ومقاومة البكتيريا في الجسد للمضادات الحيوية، والإيبولا، وظاهرة عدم تلقيح الاطفال، ومرض نقص المناعة، والنظام الصحي الضعيف، وبنى تحتية أو مناطق هشة. فأكثر من 1.6 مليار شخص، أي حوالي 20% من عدد سكان الأرض، يعيشون في أوضاع «هشة» بحسب تعبير منظمة الصحة العالمية. وكلمة هشة تتضمن النزاعات، النزوح، الجفاف، أو المجاعة. اثنان من المخاطر جديان نوعاً ما، وهما: مقاومة البكتيريا للمضادات الحيوية، وظاهرة عدم التلقيح. فمقاومة البكتيريا للمضادات الحيوية خطيرة إلى أنها تهدد قدرتنا على السيطرة على بعض الأمراض، وإلى أنها نتيجة تطور البكتيريا وتأقلمها مع المضادات الحيوية والمحيط «في هذه الحالة المحيط هو الجسد»، وهذا طبيعي، ولكن ما هو خطير، هو أنها

تتطور بأسرع من تطورنا للسيطرة، أو القضاء عليها. وقد يفسر هذا التأقلم «ضعف جهاز المناعة» الارتفاع في عدد من الأمراض غير المتنقلة، التي يلعب جهاز المناعة دوراً في مقاومتها، منها: السرطان مثلاً. أما ظاهرة عدم التلقيح، التي بدأت في الولايات المتحدة بعد عدة تقارير تربط تلقيح الأطفال بارتفاع نسبة إصابتهم بمرض التوحد. حتى لو أن فوائد التلقيح لا تحتاج إلى إثبات بحثي في عام 2019، وحتى مع موت عدد من الأطفال غير الملقحين «نتيجة عدم تلقيحهم من أبائهم الذين يروجون لهذه الظاهرة التي تربط التوحد بالتلقيح»، إلا أن الأصوات الموافقة مع ضرورة عدم التلقيح ترتفع. وهي مثل الحملات التي تدعي أن الأرض مسطحة، أو إلى عدم أكل اللحوم ومنتجات الحليب، أو إلى الزراعة العضوية، أو إلى عدم أكل المنتجات التي تحتوي على الغلوتين «مثل بعض المشروبات، واللحوم». بالإضافة إلى هذا كله، فإن منظمة الصحة العالمية تضع خطر حصول وباء من الأخطار العشر الأكثر حرجاً عام 2019. بالطبع فإن المنظمة لا تعلم

ستحتاج البشرية إلى إجابات وحلول عن المخاطر التي لا يمكن لها أن تولد من نفس الفكر الذي أدى إليها أي: الليبرالي

ما هو الوباء وأين سيبدأ أو ما هو العدد الذي سيقضي عليه، ولكنها تؤكد: أنه سيحصل. التأكيد الذي شدد عليه بيل غيتس منذ مدة قصيرة، واضعاً الحد الزمني لوباء في العقد الحالي، متبرعاً بملايين الدولارات للوقاية من وباء لم يحصل بعد، ولا نعرف ما هو، ولا نرى أيّاً من عوارضه حتى؟ ومؤكداً أيضاً إلى أنه في السابق لم تستطع الطول العسكرية «أي: تدخل الجيش للحد من الوباء» بالقضاء على الوباء، بل الموضوع يحتاج إلى تدخل مؤسساتي، لهذا قدم تبرعاته التي تصب كلها في مصلحة البشرية من دون أي تعويض له. من المثير للاهتمام، أن تضع منظمة الصحة العالمية وواحد من المنظرين في معالجة الأوبئة والداعين أيضاً إلى وجوب تقليل عدد سكان الأرض، لكون العدد الذي يرتفع مع السنين هو أحد أسباب الأمراض والأوبئة بنظره، أن يضعوا الوباء كأحد الأخطار التي ستحصل. ومن المثير للاهتمام ألا تضع الجهتان سبباً لأي وباء بالحدوث، بل فقط خطط لضرورة تحسين القطاع الصحي الأولي في بعض الدول، النامية بالتحديد. ومن المثير للاهتمام أن موضوعاً كعدم تلقيح الأطفال لم يؤخذ بمنحى جدي من بعض الحكومات، بل المنحى الذي أخذ هو: التشديد على التلقيح والتلقيح المجاني، ولكن ليس إجبار الأهل على تلقيح أطفالهم. المخاطر الأكثر إلحاحاً التي تحدثت عنها منظمة الصحة العالمية هي

جميعها مخاطر الوضع المعيشي الذي نعيشه، إن كان من ناحية الاحتباس الحراري الذي أتى نتيجة استغلال البيئة، والحروب، والتسابق نحو التسلح والسيطرة الاقتصادية على الكوكب. ويأتيك بعض الأفراد في عام 2019 فيجتمعون ويقررون كنوع من الشعوذة، أن التلقيح قد يؤدي إلى التوحد «والذي هو مرض جديد نسبة إلى عمر الأمراض النفسية الأخرى الموجودة أو المكتشفة!». كما يقول فيغوتسكي وكل من ارتكز على نظريته وطورها: أن تطور الوعي مرتبط بالبيئة الموجودة ومدى اتساعها وقدرتها على حمل المزيد من التجارب، وإلى الأفراد. فالبيئة التي نعيش فيها هي بيئة النظام الرأسمالي التي تبدأ بالانغلاق مع تقدمنا في العمر، والتي تسمح لنا بهامش محدود من التجربة والإبداع. وهذه البيئة هي التي جعلت من العلوم بعيدة كل البعد عن يوميات البشر، إلى أن وصلنا إلى نظريات عفا عنها الزمن في التجربة والنظرية والممارسة، مثل: التلقيح. ولكن كل هذه الظواهر مثيرة للاهتمام في أنها تجعل البشرية تعود إلى الوراء، في آليات الجسد والحياة، أو في طريقة العيش. ولكن التاريخ دائماً يمشي إلى الأمام، وعاجلاً أم آجلاً ستحتاج البشرية إلى إجابات وحلول عن هذه المخاطر التي لا يمكن لها أن تولد من نفس الفكر الذي أدى إليها، أي: الفكر الليبرالي، بل يجب أن يحملها الفكر النقيض، الفكر الاشتراكي.

## «أفانغارد» صاروخ بقلب واشنطن



يجري الحديث بكثرة مؤخراً عن الأسلحة الروسية الحديثة ضمن سباق التسلح الجاري، وآخرها الصواريخ فرط الصوتية أفانغارد التي صرح عنها في كانون الأول من السنة الماضية من قبل الرئيس الروسي بوتين مؤكداً على دخولها بالخدمة رسمياً في السنة الحالية.

### ■ يزن بوظو

الـ «Hypersonic» أو الفرط صوتية هي سرعات تبدأ من 5 أضعاف سرعة الصوت، وأكثر الصواريخ تطوراً في هذا المجال حتى اليوم هو الصاروخ الروسي أفانغارد، الذي تصل سرعته إلى ما يعادل 20 مرة ضعف سرعة الصوت - حوالي 24,700 كلم في الساعة - مع قدرته على المناورة محملاً برأس نووي ومزوداً بالية تضمن حرارة لا تؤثر عليه في هذه السرعات العالية.

### الدفاعات الأمريكية مشلولة

إن امتلاك روسيا لهذه الأسلحة يعزز من وزنها الدولي على الصعيد الإستراتيجي بأشواط عدة ضمن المواجهة مع الحلف الغربي عموماً وأمريكا خصوصاً، حيث كل من الناتو والجيش الأمريكي يكونان بلا حماية مطلقاً أمام هذه الأسلحة، فلا يمتلك أحد قدرة دفاعية لمثل هذه السرعات والمناورات، فقد أكد تقرير صادر عن قسم دراسات سلاح الجو في أكاديمية العلوم الأمريكية في الشهر السابق قبيل إعلان الرئيس الروسي، أن «جمهورية الصين الشعبية والاتحاد الروسي يجريان عمليات اختبار الأسلحة القادرة على المناورة بسرعات فائقة، الأمر الذي يمثل خطراً بالنسبة للقوات

الأمريكية المنتشرة بالمقدمة، وحتى الجزء القاري من الولايات المتحدة» مضيفاً أن «هذه الأسلحة يمكنها العمل والمناورة على ارتفاعات وسرعات تجعل وسائل الدفاع الجوي والأسلحة القتالية الموجودة عديمة الفائدة» وانتقد مارك لويس، رئيس اللجنة التي أعدت التقرير «الوتيرة البطيئة والتشتت في عملية تصميم التكنولوجيات فرط الصوتية من قبل البنتاغون»، وبعد الإعلان عن الصاروخ أفانغارد تحدث الجنرال في القوات الجوية الأمريكية جون هايغن قائلاً «لا نملك أية دفاعات باستطاعتها التصدي لمثل هذه الأسلحة ضدنا».

بقدر ما تبدو هذه الاخبار نذيراً بحرب نووية وما شابه بقدر ما هي رادع لها

والادعاء بأن الاستفزاز والتصعيد مصدره الشرق.

### عن الاجتزاء وقلب المصالح... شيطنة الدور الروسي

بقدر ما تبدو هذه الأخبار نذيراً بحرب نووية وما شابه، بقدر ما هي رادع لها، فهذه التطورات تشكل لجاماً على تلك العنجهية الأمريكية واستفزازها المتواصل، مما يجعلها تعيد حساباتها الاستراتيجية تماماً، كما أنها تمثل رداً سياسياً على التهديدات الأمريكية المستمرة بانسحابها من اتفاقية الصواريخ المتوسطة والبعيدة المدى، فلا يمكن فصل هذه الأحداث عن مصلحة روسيا والصين بإطفاء الحرائق، وتثبيت التوازن الدولي الجديد، الذي لا يملك الأمريكي رداً عليها إلا عبر شيطنة هذا الدور إعلامياً

### نحو وداع أمريكا

خلاصة القول: أنه وبعد التراجع الأمريكي سياسياً، تأتي هذه الخطوة عسكرياً وإستراتيجياً لتقلص من دور وحجم ضغط القوات الأمريكية المنتشرة، إضافة إلى أنها تجعل حلفاءها المستضيفين لها يعيدون حساباتهم وتساؤلاتهم باستضافتهم لها لما تمثله من تهديد على أمنها واستقرارها، ليبقى أخيراً انفجار الأزمة المالية الأمريكية المرتقبة والتي ستكون حينها إعلاناً بانتهاء السطوة الأمريكية تماماً.

## قلق «بريكست» يتصاعد: مصير مجهول وخيارات ضيقة



### ■ قاسيون

لم يصوت البرلمان البريطاني على اتفاق بريكست الذي توصلت إليه رئيسة الوزراء تيريزا ماي مع الاتحاد الأوروبي بعد مفاوضات عسيرة وجولات عديدة، مما يفتح الباب أمام الاحتمالات والتنبؤات الأسوأ لبريطانيا، بعد أن أزيح جانباً احتمال تنفيذ الخروج بشكله السلس بضمن موافقة أعضاء البرلمان.

من جهة أخرى، فإن فكرة الإطاحة بماي لم تمض قدماً أيضاً، ولم يكتب لها النجاح بعد أن طرحها حزب «العمال» البريطاني في البرلمان، إذ حظيت ماي بدعم 325 عضواً فقط، بينما أعرب 306 نواب آخرين عن عدم ثقتهم برئيسة الوزراء ومكتبها. إذا ما هي الاحتمالات المتبقية؟ ترفض تيريزا ماي الاستقالة وإجراء انتخابات مبكرة، وترفض كذلك التراجع عن فكرة بريكست، مؤكدة: «إننا سنواصل العمل على تطبيق قرار انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي واعتقد أن هذا واجب أعضاء مجلس العموم كافة». وتستعد ماي لطرح خطة جديدة لمعالجة الأزمة على البرلمان يوم الاثنين 21 كانون الثاني، وحتى الآن لم تسحب مشروع الاتفاق السابق الذي توصلت إليه مع الاتحاد الأوروبي، لكن يبدو أنها تعتزم إجراء تعديلات في نصه، وهذا يعني أن أمام ماي أياماً معدودة للحصول على تنازلات من بروكسل، ولكن حتى لو نجحت في ذلك فإن فرص نجاحها في كسب تصويت أعضاء البرلمان تبقى ضعيفة. ومع إعلان كبير

للمساعدة في التحضير لتبعات هذا الاحتمال، بينما أعلن رئيس الوزراء الفرنسي إدوارد فيليب، إطلاق خطة طوارئ لمواجهة تداعيات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي دون اتفاق. وهو الاحتمال الذي سيتسبب بفضوى ومشكلات اقتصادية في كل من بريطانيا والاتحاد الأوروبي، وفق الكثير من التحليلات.

2020، حسب ما ذكرت بعض الصحف نقلاً عن مسؤولين في الاتحاد الأوروبي، ولكن حتى هذا الخيار لا يضمن استقرار الداخل البريطاني ونجاة ماي وحزبها. ليبقى الاحتمال الأكثر ترجيحاً هو خروج بريطانيا دون اتفاق، وهو الخيار الذي تعززه التحركات الجارية، إذ قررت وزارة الدفاع البريطانية استدعاء جنود من الاحتياط

مفاوضي الاتحاد الأوروبي ميشال بارنييه، أن بروكسل مستعدة لبحث اتفاق خروج جديد مع بريطانيا إذا تخلت عن خطوطها الحمراء، فإن هذا الشرط يعني مسبقاً أن تنازلات ماي ستزيد من اعتراضات الداخل البريطاني من مؤيدي بريكست. من جهة أخرى، فإن الاحتمال الثاني الوارد هو تأجيل انسحاب بريطانيا من الاتحاد حتى عام

# الجامعات الفلسطينية هدف منهجي للكيان الصهيوني

كتب، نيك ريمر، مقالاً يوضّح فيه الهجمة المنهجية التي يشنها الكيان الصهيوني على الجامعات الفلسطينية وعلى التعليم العالي الفلسطيني بشكل عام، والتي تتصعد في العامين الماضيين وتأخذ الجامعات الصهيونية فيها دوراً محورياً كأحدى أدوات نيل التعليم الفلسطيني، وأبرز ما جاء في المقال:

## إعداد: قاسيون

إنّ الجامعات في الضفة الغربية وغزة هي معقل أساس لتخصيب الفكر المقاوم، وتلعب دور قناة رئيسية تلهم الفلسطينيين للسعي وراء الحرية والعدالة. ومعدل الأعمار المنخفض في الضفة وغزة يجعل من هذه الهجمات أمراً ممنهجاً لازماً للاحتلال، فـ 46% من سكان الضفة و61% من سكان غزة هم من الشباب دون الثامن عشرة.

إنّ الطلاب أهداف مستمرة للهجمات الصهيونية العسكرية، فهم يشكلون قرابة ربع المدنيين الذين قتلوا في الحرب على غزة في 2014. ولم تتعاف غزة من هذه الحرب بعد، فمباني الجامعات إما تدمرت أو تضررت بشكل كبير. وليس التلاميذ بأفضل حالاً حيث إنّ 66% من طلاب جامعة واحدة هي الأزهر قد خسروا منازلهم. إنّ تدمير التعليم العالي الفلسطيني يقع في جوهر النوايا الصهيونية. لكن الكيان يفشل حتى الآن في مهمته، فالفلسطينيون يعلمون بأنه يمكن مقاطعة تعليمهم، لكنهم لن يسمحوا بسرقة أو تدميره. فوفقاً للمعايير الدولية، فإنّ معدل انخراط الفلسطينيين في التعليم ما بعد الثانوي هو من المعدلات المرتفعة.

## الجامعات الصهيونية كوسيلة لتفعيل الاحتلال

تمنح الجامعات الصهيونية الدعم للقوات العسكرية الصهيونية، سواء

من الناحية السياسية أو الإيديولوجية، وذلك لتحقيق ما تصبو إليه في معادات الفلسطينيين وتطورهم. أعلنت جامعة حيفا الصهيونية بأنها ستكون مسؤولة عن تدريب وتعليم ضباط الجيش، وعبر رئيس الجامعة عن شعوره بالفخر والاعتزاز لكون جامعتهم ستكون المسؤولة عن تعليم الضباط الأكاديمي.

ورغم أنّ بعض الجامعات قد أوقفت صفوفها ونظمت بعض الاحتجاجات على العنف الذي يقوم به الجيش، إلا أنّ جميع الجامعات الصهيونية هي مدمجة بشكل هيكل في المجهود الحربي الدائم. فلم تتخط الاحتجاجات أو مناهضة العنف في أفضل حالاتها مجموعة من الطلاب الناشطين في

مجال السلام. وحتى هؤلاء تتم محاربتهم من قبل هيئاتهم وجامعاتهم بشكل مستمر.

قدّمت كلية دراسات الأمن الوطني في تل أبيب في تشرين الأول 2018 تقريراً رسمياً يدعو القوات العسكرية للتعامل مع ما يسمى «التهديد الفلسطيني». وذلك في دعم للنظرية سيئة الصيت «قانون الضاحية» الذي يعتبر الاستمرار في بناء المستوطنات أمراً جوهرياً لدولة الاحتلال، وأنّ الاستمرار في بناء الجدار أمر جوهري. أي ببساطة: تعزيز نظام الفصل العنصري.

والساخر أكثر أنّ قسم الدراسات الإستراتيجية في جامعة «بار إيلان» الذي يدعي السعي لتحقيق السلام قد

أوصى في ورقة صادرة عنه في تشرين الثاني باستمرار مقاتلة «حماس» لجعلها تترك بأن سلوكها سيؤدي إلى معاناة أكبر وإفهامها بأن إنهاء الدولة اليهودية ضرب من الخيال، وتنتهي الورقة بالقول: إنه وقت الحرب.

وليس الطلاب وحدهم هم هدف الكيان الصهيوني، فقد أعلنت وزارة التعليم الفلسطينية في عام 2017 في تقريرها السنوي بأنّ 80279 تلميذاً فلسطينياً و4929 مدرّساً قد تمّت مهاجمتهم إما من الجيش الصهيوني أو من ميليشيا المستوطنات.

هذه أرقام مذهلة بالنسبة لكيان يدعي بأنه يهتم بالعلم ويحاول تسويق نفسه في العالم على أنه ذو بنية متقدمة يجب السير خلفها...

## معركة التونسيين مع النموذج الاقتصادي

دعا اتحاد الشغل التونسي، إلى الإضراب يوم الخميس 17-11-2019. واتي هذا بعد أن فشلت المفاوضات مع الحكومة على رفع أجور 670 ألف موظف حكومي. الإضراب المعلن ليوم واحد، هو الثاني خلال شهرين إذ سبقه إضراب بناريخ 22-11-2018، تم تقديم برفيقة بعده بالمطالب لم تلبها الحكومة، ما دفع للإضراب الثاني.

شمل الإضراب الأخير مؤسسات هامة: المطارات، والمدارس، والوزارات، والشركات العامة الناشطة في خدمات النقل البري والبحري والمستشفيات، ووسائل الإعلام الرسمية وغيرها.

تقول حكومة الشاهد، بأنها لا تستطيع رفع الأجور بشكل غير متناسب مع قدرة الدولة على تحمل هذا الرفع. وتأتي تقديرات الحكومة هذه في ظل الضغط الدولي، للمقرضين الدوليين، وتحديداً صندوق النقد الدولي الذي يريد من الحكومة التونسية تجميد الأجور كجزء من إصلاحات القطاع العام للحد من



بانخفاض يقارب: 27%. وبعد إضراب يوم الخميس، فإن اتحاد الشغل التونسي، قد أعلن عن دعوته لإضراب في الشهر القادم، لمدة يومين آخرين، في 20-21 شباط، لاستمرار عملية الضغط. حيث يؤكد اتحاد الشغل أن متوسط الأجر الشهري التونسي البالغ حوالي: 250 دولاراً، يُعدّ واحداً من أدنى الأجر في العالم، ويطلب الحكومة بزيادة تصل إلى 850 مليون دولار على كتلة أجور القطاع العام، نظراً للتدهور غير المسبوق في القدرة الشرائية في تونس. لم تقف المعركة المطالبية بين حكومات ما بعد الثورة في تونس، وبين اتحاد الشغل التونسي... لأن معركة التونسيين مع النموذج الاقتصادي المستمر عملياً في الحكم، والخاضع لإملاءات صندوق النقد الدولي، ودون أن تتحول هذه الضغوطات والتنظيم العمالي إلى قوة سياسية قادرة على استلام زمام القرار، فإن مفاعيل وتجليات الثورة الشعبية في تونس لن تنتهي.

العام إلى 12,5% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020، بينما النسبة الحالية تقارب 15,5%. حيث إن كتلة الأجور في القطاع العام التونسي وصلت إلى حدود 5,5 مليار دولار، بينما كانت 7,6 مليار دولار في عام 2010،

عجز الميزانية. إذ قال الأمين العام المساعد باتحاد الشغل سامي الطاهري، إن الحكومة «خضعت لإملاءات صندوق النقد واختارت الحل الصعب وهو مواجهة الشغاليين». الحكومة تريد خفض نسبة الأجور في القطاع

## الصورة عالمياً

## غاز شرق المتوسط: من نعمة إلى نقمة؟



• أعلنت نائبة وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الرقابة على التسليح، أندريا تومبسون، أن الولايات المتحدة

ستبدأ بالانسحاب من معاهدة الصواريخ المتوسطة والقصيرة المدى يوم 2 شباط المقبل.



• أعلنت القوات البحرية في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا عن

تدريبات مشتركة في بحر الصين الجنوبي، منذ أن أقامت بكين قواعدها هناك.



• أعلن الكرملين أن الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، ورئيس الوزراء الياباني،

شينزو آبي، سيجريان يوم 22 كانون الثاني لقاء في روسيا لبحث قضية إبرام معاهدة سلام بين البلدين.

• أصدر الرئيس المصري،



عبد الفتاح السيسي، قراراً جمهورياً ينص على تمديد حالة الطوارئ في أنحاء البلاد كافة، لـ 3 أشهر إضافية، «نظراً للظروف الأمنية الخطيرة التي تمر بها مصر».

• عُدّت اجتماعات في



العاصمة الأردنية عمان، بين الوفد الحكومي اليمني ووفد من جماعة «انصار الله»، لبحث تنفيذ اتفاق تبادل الأسرى والمعتقلين المبرم في مفاوضات السويد الشهر الماضي.

• تكللت زيارة الرئيس



الروسي فلاديمير بوتين لصربيا بتوقيع اتفاقيات تعاون تبلغ قيمتها 200 مليون يورو، إضافة إلى إعلان نية روسيا استثمار 1,4 مليار دولار في مد «السييل التركي» عبر صربيا.

أعلن في القاهرة، يوم 14 من الشهر الجاري عن تأسيس «منتدى غاز شرق المتوسط»، بحضور وزراء الطاقة من سبع دول وهي مصر، السلطة الفلسطينية، الكيان الصهيوني، الأردن، اليونان، قبرص، إيطاليا. وفي حين قد يبدو إنشاء هكذا منتدى خيراً ساراً، من شأنه استثمار حقول البحر المتوسط بما يعود نفعاً على الدول المطلية عليه، إلا أن مشاركة الكيان الصهيوني في المنتدى يجعل منه بوابة للتطبيع، فكيف يمكن قراءة هذا الإعلان ضمن سياق الصراع على موارد الطاقة وتغيير الموازين الدولية؟

## ■ عليا نجم

حسب بيان لوزارة البترول المصرية فإن الأهداف المتوخاة من المنتدى هي: العمل على إنشاء سوق غاز إقليمية، وترشيد تكلفة البنية التحتية، وتقديم أسعار تنافسية. كما يمكن لغير الدول المؤسسة، من دول شرق المتوسط المنتجة أو المستهلكة للغاز، أو دول العبور، الانضمام لعضوية المنتدى لاحقاً وفقاً للبيان.

## الغاز في سياق المنافسة الإقليمية

يبدو أن مصر من خلال استضافتها للمنتدى، بالإضافة إلى تحركاتها السابقة في هذا السياق، تسعى للتحويل إلى مركز إقليمي للطاقة في المنطقة، وخاصة في ظل التنافس المصري التركي على هذا الصعيد. فتركيا التي تتعاون مع روسيا من خلال خط «السييل التركي»، الذي من شأنه تسهيل إيصال الغاز الروسي إلى أوروبا، تعارض الخطوات المتعلقة بالغاز الطبيعي في البحر المتوسط، إذ أبدت اعتراضها سابقاً على اتفاقية موقعة بين مصر وقبرص عام 2013 لإعادة ترسيم

## تحركات لاستثمار غاز شرق المتوسط

مع ازدياد الحديث عن حقول جديدة مكتشفة في منطقة البحر المتوسط، فإن التحركات تتسارع للاستفادة منها في إطار التغييرات الدولية الجارية.

ففي نهاية عام 2017 حدث لقاء بين وزراء الطاقة لدول: إيطاليا- قبرص- اليونان- الكيان الصهيوني، بهدف دراسة اقتراح مشروع خط أنابيب عبر البحر المتوسط، لكنهم وجدوا العقبة في تركيا. وقبل حوالي ثلاثة أشهر وقع كل من وزير الطاقة المصري والقبرصي اتفاقاً لإنشاء خط أنابيب تحت البحر لاقى دعماً أوروبياً.

تمتلك شركة النفط الأمريكية «نوبل إنرجي» حصة 40% من حقل «ليفياثان» للغاز الذي تقدر احتياطياته بحوالي 22 تريليون قدم مكعب من الغاز، ويستثمره الكيان الصهيوني، حيث يعتبره واقعاً في المنطقة الاقتصادية الخاصة به على بعد حوالي 130 كيلومتراً قبالة ميناء حيفا، بينما ووفقاً لدراسات أخرى فإن الحقل يبعد 190 كيلومتراً شمال دمياط، و235 كيلومتراً من

الحدود البحرية واستغلال الموارد النفطية، وبالأخذ بعين الاعتبار التوتر المتزايد مع اليونان إثر النزاعات في المياه الإقليمية، بحر ايجة والبحر المتوسط، فإن الطموح التركي في مجال الطاقة قد يصبح معيقاً لنجاح أهداف المنتدى.

## الغاز: بوابة للتطبيع؟

إن الطموح المصري لاستثمار الغاز في الإقليم هو طموح مشروع ويصعب في مصلحة شعوب المنطقة، إلا أن إشراك الكيان الصهيوني وتعميم التجربة المصرية بالتعاون مع الكيان في هذا المجال وتصدير الغاز المصري له بأسعار رخيصة هو أمر غير مشروع، من شأنه أن يحول ثروات المنطقة من فرصة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى ترسيخ للاحتلال وتمكينه.

وعلى العكس من ذلك، يمكن الاستفادة من موارد الطاقة في المنطقة بطريقة أخرى في إطار الصراع مع الاحتلال، واستخدام هذه الورقة في مقاومة الكيان وعزله، وليس تحويله إلى ملف تعاون ومجال للتطبيع وإدماج الكيان في أطر اقتصادية.

حيفاً، وبذلك يُعتبر ضمن المنطقة الاقتصادية الخاصة لمصر. وإذا كان الكيان الصهيوني يطمح إلى تصدير الفائض من هذا الحقل، فإنه غير قادر على ذلك دون تعاون مع دول الجوار، وخاصة مصر، ومن هنا تأتي أهمية اتخاذ موقف وطني واضح في هذا الأمر، بالإضافة إلى الوقوف ضد تعديت الكيان على الحقول في هذه المنطقة. إذ أن التعاون على صعيد الغاز، قد يكون أكثر جدوى للتطبيع مع الكيان الصهيوني من الاتفاقيات السياسية الأخرى. وبالنسبة للولايات المتحدة فإن هذا التعاون قد يعود عليها بفائدة حيث تطمح هي إلى تحدي هيمنة الغاز الروسي. إن «منتدى غاز شرق المتوسط» لا يزال في طور الإعلان، إلا أنه مؤشر على حجم المنافسة الإقليمية والدولية في هذا الإطار والتكتلات الجديدة الناشئة حوله، وخاصة مع تنامي التعاون الروسي التركي الإيراني في مجال الطاقة، بما يوحي بأن تكتلاً جديداً ينشأ في المنطقة بمشاركة الكيان الصهيوني، ومن ورائه شركات أمريكية، في محاولة لمنافسة خط «السييل الشمالي 2» الذي يُلَقَّبُ واشطن.

# «السترات الصفراء» لا تتلاشى...



بعد أن تجاهلهم الرئيس ماكرون، وشوهم الإعلام السائد، وانقسم اليسار واليمين بين متودد وزاجر لهم، باتت الحركة التي نظمت نفسها بنفسها، والمعروفة باسم «السترات الصفراء» تشكل تحدياً سياسياً جدياً للنظام الاقتصادي في فرنسا.

## ■ بقلم: ريتشارد غريمان تصريح وإعداد: عروة درويش

وفي هذه الأثناء، كان ما لا يقل عن 75 ألف محتج من «السترات الصفراء» على طول فرنسا- تبعاً لتقديرات الشرطة- يسعون مداخل الطرقات السريعة والمفارق المرورية ومراكز التسوق في المدن، وكل ذلك بأقل قدر ممكن من العنف وبموافقة عامة واضحة-80% تبعاً للاستطلاع الأخير.

### لماذا أغلبية فرنسا الصامتة غاضبة حد الجنون؟

مثل جميع الانتفاضات العفوية التي غيرت التاريخ الفرنسي منذ العصر الإقطاعي، فإن انتفاضة «السترات الصفراء» قد أشعلتها الضرائب. وكانت القنشة التي قصمت ظهر البعير هنا هي: قرار ماكرون بزيادة الضرائب على محروقات البنزين والديزل، وهو القرار الذي أضرب بالعمال العاديين، والطبقة المتوسطة الدنيا، من الذين يعتمدون على السيارات في كسب رزقهم. ارتدى المتوردون السترات الصفراء التي يجب عليهم بحكم القانون أن يحتفظوا فيها بسياراتهم للطوارئ، وهم لم يهدؤوا إلا لوقت قليل منذ انطلاقته. لكن لماذا أيام السبت؟ تشرح إحدى النساء الأمر: «لا يمكنني الإضراب عن العمل. أنا أربي ثلاثة أطفال وحدي، وعملي هو مصدر رزقي الوحيد. ولهذا فيوم السبت هو الوحيد الذي يمكنني فيه التعبير عن سخطي». تقول جيسكا مونير البالغة من العمر 28 عاماً، والتي تعمل في معمل لساعات في منطقة الألب الفرنسية: «نحن جوع وقد طمح بنا الكيل». تكسب جيسكا من عملها 970 يورو شهرياً، وتقول: «ما أن أدفع فواتيري،

في باريس، صباح الأول من كانون الأول، وبينما تجمع الآلاف من متظاهري «السترات الصفراء» في محاولة للتعبير عن مظالمهم، في تظاهرة سلمية مخطط لها في الشانزليزيه، هاجمت شرطة مكافحة الشغب في باريس بشكل وحشي الناس بالقنابل المضيقية، وبالغاز المسيل للدموع، وبمداخل السيارات تحترق قرب فوس النصر، وكامل باريس غارقة في فوضى، وقد عبر الجميع عن سخطهم على النظام ودعوا إلى استقالة الرئيس ماكرون. إن هذا الرد العسكري المبالغ فيه على تظاهرة جماهيرية سلمية قد خالف التقليد الطويل من التسامح مع تظاهرات الفلاحين الغاضبين الصاخبة، ونقابات العمال المنظمة الحاشدة. وهو التسامح الذي كان ماكرون يلقي خلاله باللوم، في خطابه، على الحكومات السابقة لفشلها بتمرير إصلاحات مضادة للسياسات المحابية لرؤوس الأموال. ألقى ماكرون- وهو الذي أمر غالباً بالهجوم العنيف على المتظاهرين غير المسلحين الذين وصلوا إلى المسيرة المخطط لها- باللائمة على الضحايا. فكما قال: «ما حصل اليوم في باريس لا علاقة له بالتعبيرات السلمية عن الغضب المشروع. فلا شيء يبرر مهاجمة قوات الأمن وتخريب أماكن العمل سواء الخاصة أو العامة، أو تهديد المارة أو الصحفيين، أو تشويه فوس النصر».

لا يتبقى لديّ ما أكل به. نحن نعيش لتكون جوعاً فقط، هذا كل ما في الأمر». دعونا نبدأ باللامساواة: فمثلما فعل دونالد ترامب في الولايات المتحدة، وهب إيمانويل ماكرون الشركات والمليارديرية تخفيضات هائلة على الضرائب ليخلق فجوة في الموازنة، والتي عوض عنها عبر تقليص الإنفاق على الخدمات العامة «المشافي والمدارس والنقل والشرطة»، وزيادة الضرائب على الناس العاديين «وصلت إلى 40% من دخلهم»، الذين يصارع جهم لتأمين رزقهم حتى آخر الشهر، والغارقين في الديون.

إن هذا الغضب يتفاقم منذ الربيع الماضي، الذكرى الخمسين لانتفاضة العمال والتلاميذ عام 1968، لكن تم إحباطه بفوز ماكرون في المواجهة مع العمال، حول إصلاحاته النيوليبرالية المحابية لأصحاب المال. والذي سهل هذه الهزيمة هي قيادة الاتحاد العام للعمال «CGT» وغيرها من النقابات، وهم الذين لعبوا الدور السلبي ذاته في 1968 الذي أوصل الأمر لشارل ديغول. والآن وبعد نصف قرن على ذلك قامت النقابات الفرنسية الراجعة بالإبقاء على موقعها على الطاولة السياسية في فرنسا «والإبقاء على المال الحكومي المتدفق إليها»، بتجنب المواجهة الكبرى. فالتقت مع الحكومة في الكواليس وخرجت فقط باقتراحات للقيام بإضرابات تتم على أشهر يئنه فيها العمال. كما أن ماكرون مكروه أيضاً بسبب عجزته الملكية، فهو يحكم وحده كما لو كان لويس السادس عشر، فيفرض إرادته بمراسيم، ويتجاهل خصومه ويعامل الناس العاديين بأسلوب يهينهم ويغضبهم. كشف ماكرون، بتجاهله لـ«السترات الصفراء» وبرفضه معالجة مشاكلهم بطرسة- وثم محاولة قمعهم رغم شعبيتهم- عن الهوة العميقة بين

نظامه النيوليبرالي المتسلط وبين حشود الجماهير الفرنسية. لقد انتخبه الفرنسيون عام 2017 في الدورة الثانية بعد انهيار الأحزاب التقليدية اليمينية واليسارية في الدورة الأولى. وكان ماكرون بالنسبة للشعب الفرنسي هو الجدار الذي يمنع انتخاب اليمينية المتطرفة ماريان لوبان من «الجبهة الوطنية» العنصرية بشكل صريح. ليس لديه لا تمثيل ولا حزب سياسي وراءه، رغم وجود أغلبية برلمانية غير منظمة.

لقد كان المتظاهرون حائزين ويهتفون ضد شبكات التلفزة وهم محتشدين في ساحة كونكورد في باريس. كانوا غاضبين على تقديمهم ونعتهم بالمخربين، وأطلقوا على الصحافة صفة: «المغتصبين». لقد وصف الأمر خمسيني ضمن «السترات الصفراء» قائلاً: «كل ما أردناه هو المجيء والتظاهر بشكل سلمي. أتيت بالقطار ومعني بطاقة هويتي وقطعت تذكري. ثم رموا علينا الغاز المسيل للدموع والقنابل الضوئية» وقد علقت امرأتان كانتا إلى جانبه: «من هو المخرب في ما حصل بربكم؟».

### العدو واحد

لقد حدث أول تفاعل بين مختلف أقسام هذه الحركة الشعبية اليتيمة بشكل عفوي وتحت سحابة من قنابل الغاز. فقد التقت في شوارع باريس مجموعة من مرتدي السترات الصفراء، مع مجموعة من النقابيين الذين كانوا يتظاهرون بشكل مخطط له مسبقاً، مع مجموعة من النسويات من حركة «أنا أيضاً» المناهضة للتحرش، وغيرهم. لقد أبعدتهم الشرطة عن الشانزليزيه ليتجولوا في شوارع باريس نصف الفارغة. وبشكل يزدي الأحزاب السياسية القائمة، قامت حركة «السترات الصفراء» بتنظيم

من الواضح بأن حركة السترات الصفراء لا تتلاشى فهي لا تزال تتحدى النظام السياسي والاقتصادي في فرنسا بقوة

# المنظومة خاوية وغير عادلة

السياسي - الاقتصادي القائم، والدعوة بشكل شبه إجماعي على استقالة ماكرون، وخلق نوع جديد من الديمقراطية عبر الاستفتاء أو المؤتمرات الدستورية.

علاوة على ذلك، لقد انضمّ التلاميذ الفرنسيون إلى الانتفاضة ليظهروا على طرائق القبول الجامعي غير الديمقراطية التي قدمها ماكرون، حيث عطلت 170 مدرسة ثانوية كاستجابة لخداء «الثلاثاء الأسود» الذي أطلقته نقاباتهم. كما بات هناك إحياء للإضرابات والاحتجاجات بين موظفي الخدمة العامة والممرضات والمدرسين، وجميعهم حصلوا على إلهامهم من نجاح «السترات الصفراء» في الحصول على تنازلات من ماكرون، الذي بات عاجزاً عن الاستمرار في سياساته النيوليبرالية المحابية لأصحاب الأعمال على حساب العمّال والموظفين. وهناك مسألة التعرف على العدو الواحد، فقد سمعنا هتافات مثل: «نفس القضية، نفس العدو» التي رفعتها الحركة بعد انضمام النسويات إليها.

وقد رأينا عدوى «السترات الصفراء» تنتقل لنظم الانتفاضات في بلجيكا وبريطانيا والبرتغال وهولندا وهنغاريا والعراق ولبنان ومصر وغيرها. حتى في ألمانيا، ولكن بأعداد أقل، رأينا عمال شركة «أمازون» الألمانية وهم يرتدون السترات الصفراء في عيد الميلاد في محاولة للإضراب، لتهديد أرباح الشركة في أكثر وقت مزدحم في العام، وتبعه جهد لضم عمال شركة «أمازون» البولندية.

لقد حققت الحركة دون شك أقصى نجاح ممكن من انتفاضة عفوية منظمة بشكل ذاتي، وعلى الـ 99% أن يتحدوا على المستوى الوطني ثم الدولي لمناهضة الـ 1%، وللاستمرار بالنمو والتعمق. إن المستقبل وحده قادر على إخبارنا بما سيحدث للحركة، لكن ما حققته مذهل ودائم:

فقد نجحت «السترات الصفراء» في نزع القناع عن ماكرون وفي تكتيبيه، وهو النيوليبرالي اللطيف الذي كان يسعى «لتتشر» فرنسا. فهو الآن مكروه لما سيبتقى له من وقت في السلطة. كما عرت وأظهرت كذب الإعلام السائد، وتحديداً شبكات التلفزة التي كانت تنوم الجماهير والتي باتت تراهم مجرد فاسدين يقبضون المال من أجل تمرير أجنداث أصحاب المليارات الذين جعلوا منهم طبقة ملحقة بطبقتهم. فقد بات الإعلام القوي والفاعل، ولكن المهيم عليه من قبل أصحاب المال والمصالح الكبرى، محل شكّ المزيد والمزيد من الجماهير.

نجحت «السترات الصفراء» أيضاً، وهنا عجيبة العجائب، في ازدياد ونزع القناع عن الأسطورة المهيمنة حول ما يسمى «بالديمقراطية» التمثيلية المملوكة «للطبقة السياسية» التي لا تتحلّ إلا نفسها، إنّه هذا الطيف من العاملين بالسياسة من كلا يمين ويسار الوسط، ولم يعد اليوم بالإمكان إعادة الجني الذي خرج إلى قمقمه. لقد تعاقبت على السلطة أحزاب تقليدية من يسار ويمين الوسط جعلت المشهد يبدو سمجاً. ويبدو بأن أحزاب اليسار الراديكالية (مثل جماعة ميلانسون)، ومعها أحزاب اليمين المتطرفة (مثل جماعة ماريان لوبان) لم تخطّ بعد معاركها الداخلية لتتمكن من لعب دور أكبر.

إنّ هذه الحركات الجماهيرية العفوية والتي تتواصل مع بعضها اليوم عبر وسائل التواصل الاجتماعي، والتي «تجد طريقها بعد أن تمشي» موجودة في جميع مراحل التاريخ والكفاح الثوري. فهي يمكنها أن تجد لوحدها قادتها الطبيعيين (المفكرين الجيدين والمتحدثين الجيدين) الذين سيدفعونها قدماً بأفكارهم من أجل إعادة تنظيم المجتمع.



أخرى، فإنّ «السترات الصفراء» كما مثلتها الثورة الفرنسية قد حدثتا في ظلّ استياء عالمي مما يسمى اليوم «بالطبقة السياسية»، وهي الطبقة التي باتت تضمّ اليوم بالإضافة إلى مكوناتها التقليدية، الإعلام السائد، وقادة معظم النقابات والأحزاب «اليسارية» الذين باتوا جزءاً لا يتجزأ من مؤسسة النظام الفرنسي القائم.

لقد حاولت الحكومة والإعلام السائد وما يسمى نفسه باليسار «الأحزاب المارقة» وقادة النقابات أن تظهر «السترات الصفراء» وكأنها حركة مؤلفة من الرعاع والمخربين، وذلك في الوقت الذي حاولوا فيه اختزال مطالبهم في مسألة الضرائب على الوقود. حتى أن إحدى المذيعات استمرت وهي تغطي الحراك بالقول: إنهم يثورون ضدّ الضرائب على الوقود، لكن المرأة المتظاهرة استمرت بالاقتراب منها حتى صاحت: «لقد فاض بنا الكيل من كل شيء، من كل شيء».

## ماذا بعد؟

من الواضح بأن حركة السترات الصفراء «لا تتلاشى». فبعد أسابيع طويلة من إغلاق الطرقات والشوارع في كل زاوية في فرنسا، وبعد عدد كبير من التظاهرات الحاشدة لمئات الآلاف في باريس والضواحي، تمّ حشدتها بعفوية وبتنظيم ثوري ذاتي عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وبعد أن تمّ قمعها بعنف، فإنها لا تزال تتحدى النظام السياسي والاقتصادي في فرنسا بقوة.

وليس الأمر في أنّ الحركة مستمرة رغم وحشية الشرطة غير المسبوقة والتشويه الإعلامي ورفضها من قبل مسؤولي النقابات، بل في كونها حافظت على شعبيتها وعمقت أهدافها، لتبدأ من رفض زيادة الضرائب على الوقود وتمتد إلى الرفض الصريح للنظام

طاوله معه للتفاوض على «إعادة المزيد» من حقوق العمّال. ثمّ في اليوم التالي وفي تناقض مع أنفسهم، دعا زعيم الاتحاد وبقية قادة النقابات إلى مظاهرة عمالية وطنية في 14 كانون الأول، من أجل المطالبة بالمطالب الاقتصادية الأساسية ذاتها التي تطالب بها «السترات الصفراء». ولكن ليس في يومهم ذاته وهو 15 كانون الأول.

لا يصعب علينا تصور أنّ هذه المظاهرة التي سمسرها لها رئيس الاتحاد لم تجلب أكثر من قلة من الأشخاص الشجعان. مع أنّه من الواضح بأن مشاركة نشطة لعمّال فرنسا المنظمين في هذه الحركة الشعبية هي الضامن الوحيد لإنجاحها، وذلك على سبيل المثال عبر إضراب عام يركع الطبقة الرأسمالية على ركبتها ويوجد نظاماً اجتماعياً جديداً.

## الحراك الشعبي ومحاولة تحجيمه واختزاله

في القرن التاسع عشر وعندما انفجرت الثورة الفرنسية الدامية، كان تطور الطرقات وخدمات البريد هو الذي مكّن لجان الاتصال الثورية من التنسيق وتنظيم السخط على مستوى وطني. اليوم لعبت وسائل التواصل الاجتماعي وشبكات الأخبار دور الطرقات والبريد ذاته في ذلك الزمن.

ودائماً ما يكون فتيل الثورات عبئاً ظالماً شديداً. فمثلما أشعلت شرارة انتفاضة «السترات الصفراء» زيادة الضرائب على الوقود، فإنّ الثورة الفرنسية قد أشعلتها ضريبة العشر التي فرضتها الكنيسة على الفقراء، وضريبة غابيل على الملح وأيام العمالة المجانية لصالح النبلاء والحكومة والكنيسة.

وللذين يبحثون عن مؤشرات تاريخية

نفسها على مواقع التواصل الاجتماعي وبشكل محلي. ورغم أنّ وسائل الإعلام المحلية كانت ناقدة لهم بشكل رهيب، فقد نُشرت الأخبار على الصعيد الوطني، لتنتشر معها الحركة على طول فرنسا، وتسد المعابر وتتجمع للظواهر، وتحتشد أكثر، وتتخطى أكثر فأكثر أيام السبت المتتالية.

نساء وعمال وعمالات استقبال ومضيفات مطاعم وممرضات ومدرسات وعمالون غير ثابتين... إلخ يكونون جميعهم حاضرين بأعداد كبيرة ضمن هذه الحشود، وجميعهم غاضبون بشأن الكثير من الأمور بما يتخطى الضريبة على الوقود بكثير.

ورغم أنّ العمّال قد نشطوا ضمن حركة «السترات الصفراء»، وهي التي تكافح لتحقيق أهداف تقليدية، مثل: رفع الحد الأدنى للأجور وتعزيز الخدمات العامة... إلخ، فإنّ قادة النقابات الفرنسية قد تجنبوا وكأنهم برجوازيون وفاشيون محتلمون. لكي تكون دقيقين، يرى بيروفراتيو النقابات هؤلاء بأنّ «السترات الصفراء» تمثل تهديداً للوضع القائم باعتبارهم ممثلين رسميين عن العمّال، وخاصة بعد «تنازلات» ماكرون.

ثمّ في السادس من كانون الأول، وفي ردّ مباشر على طلب التهينة من ماكرون، قام قادة الاتحاد العام للعمال وجميع قادة الاتحادات النقابية باستثناء «سوليداريتيه Solidarite» بتوقيع إعلان تضامن. لكن لا يذهب فكرهم بعيداً، فليس التضامن مع المتظاهرين المعتقلين والجرحى، بل مع حكومة ماكرون كمثل النظام الجمهوري المسالم!

وفي مقابل ما وصفه الكثيرون بأنه خيانة، قام هؤلاء المفاوضون المحترفون بقبول دعوة ماكرون «لمتابعة الحوار الاجتماعي»، والحوار هنا يعني ببساطة الجلوس إلى

على الـ 99% أن

يتحدوا على

المستوى الوطني

ثم الدولي لمناهضة

الـ 1% وللاستمرار

بالنمو والتعمق

رشيد كرد ...

## أديب سجن المزة



بتاريخ 20/1/1968 رحل «رشيد كرد» أحد أبرز الوجوه الأدبية والسياسية في الجزيرة، وودعت المحافظة ابنها البار في أكبر جنازة عرفتها عامودا في تاريخها.

■ لؤي محمد

## من هو رشيد كرد؟

اسمه رشيد محمد رشو في السجلات التركية، ورشيد محمد علي في السجلات السورية. مواليد روشات في ماردين 1903. انتسب إلى دار المعلمين، ووقف ضد سياسات التمييز المطبقة بحق الشعب الكردي، فعرض للاعتقال وحكم عليه بالإعدام، لكنه تمكن من الهرب إلى سورية. اتخذ قراراً بالعودة إلى مسقط رأسه حيث زوجته خاتون وكتابه عن قواعد اللغة الكردية، وتمكن من تهريبهم إلى سورية، مستقراً في مدينة عامودا.

انتسب إلى الحزب الشيوعي عام 1948، وعرفته جماهير الجزيرة باسم «رشيد كرد» وكان أول سجين شيوعي في مدينة عامودا إبان ديكتاتورية حسني الزعيم 1949.

احتفت به جريدة السلام التي أصدرتها حركة أنصار السلام كبطل من أبطالها بعد جمعه 11 ألف توقيع على نداء ستوكهولم 1951. عرفته سجون القامشلي ودير الزور وتدمر ودمشق خلال الديكتاتوريات المتعاقبة وما تلاها 1949-1965. وكان واحداً من

أبطال سجن المزة العسكري الـ 83 الذين صمدوا حتى نهاية حكم الوحدة. اعتقل للمرة الأخيرة عندما بدأت حملة لملاحقة الشيوعيين في بداية حكم حزب البعث، ونشرت الصحافة الشيوعية برقية بعث بها السجين الشيوعي رشيد كرد إلى رئيس المجلس الوطني الثوري أمين الحافظ بعنوان «صوت من سجن القامشلي» احتجاجاً على الاعتقالات التعسفية ضد الشيوعيين في منطقة الجزيرة.

بعد عدوان حزيران 1967، بدأ الاجتماع الأول لمتطوعي الجيش الشعبي في أرتال حاشدة، وشكل كل ثلاثة شيوعيين دورية، وقاد رشيد كرد جميع دوريات الجيش الشعبي، كما قاد المعارك الطبقة ضد الاقطاع، وأشرف على منظمة عامودا لسنوات طويلة. توفي رشيد كرد بتأثير التعذيب الذي تعرض له في السجن. أرسله الحزب إلى الاتحاد السوفييتي للمعالجة، ولكن أثار الاعتقال كانت أقوى. توفي في مدينة عامودا واعتبر شهيداً للسجون والمعتقلات.

## الصحفي واللغوي

بدأ بنشر أولى قصصه وقصائده ومقالاته باللغة الكردية في دمشق وبيروت في مجلات هاوار «الصرخة» وروجا نو «الشمس الجديدة»، كما كان ضمن هيئة تحرير جريدة صوت الفلاح «Dengê cotkar» التي صدرت كجريدة ناطقة باسم المؤتمر الأول لغلّاحي الجزيرة 1951.

جعلوا من  
الخونة مواطنين  
شرفاء ومن  
الأحرار خونة وها  
هم يرقصون  
ويفسادهم

ترك رشيد كرد تراثاً من القصص والقصائد والمقالات التي نشرها في الصحف السورية، وفي جريدة ربا تازة «الطريق الجديد» في أرمينيا السوفيتية. بالإضافة إلى كتابه «قواعد اللغة الكردية، اللهجة الكرمانجية» المنشور في دمشق 1956.

## من أدب السجن

ترك رشيد كرد ديواناً شعرياً باللغة الكردية بعنوان القافلة «Kerwan» صدر لأول مرة في السويد سنة 1991، سافر إلى أرمينيا السوفيتية للاطلاع على الأدب الكردي والإنجازات السوفيتية في هذا المجال، وتعرف على نخبة الكتاب الكرد هناك ونشر قصائده في جريدة ربا تازة السوفيتية.

اخترنا من ديوان القافلة قصيدة كتبها في سجن المزة العسكري في أيلول سنة 1959 بعنوان «السجن، Zindan» التي تعد واحدة من قصائد أدب السجن في سورية:

كالحصن المنيح هذه الزنزانة، المغلقة من أربع جهات، حصنها عدو الشعب، لاستعباد أبناء الشعب، وطني زنزانة كبيرة، لا قانون يحكمه ولا نظام، حولوه إلى جحيم، يهاجم الجلادون بصمت، كما تهاجم الكلاب الشرسة، حطموا جميع المنافذ والأبواب بشراساتهم، ساقوا المواطنين الشرفاء كالقطعان، وملاوا كل بقعة استعباداً وظلماً، جعلوا من الخونة مواطنين شرفاء، ومن الأحرار خونة، وها هم

يرقصون ويفرحون لفسادهم، حقق الجلاد مبتغاه ومأربه، ها قد توحد الشعب وتكاتف أبناءه، لم تعد السياط ترهبه ولا صرخات الجلادين.

## المراجع:

جريدة في سبيل الأرض والعمل، جريدة منظمة الجزيرة، العدد الثالث، شباط 1968.

جريدة السلام، العدد 20 تاريخ 24 تشرين الثاني 1951.

جريدة نضال الشعب، العدد 15 أوائل شباط 1962، والعدد 52 سنة 1965.

ن.ك. نيفيودوفا، على المبدأ، نضال الحزب الشيوعي السوري من أجل الجبهة الوطنية الموحدة 1936 - 1966، رسالة دكتوراه في التاريخ جامعة الصداقة في موسكو 1970، ترجمة زياد الملا، دار الطليعة الجديدة، دمشق 1992، ص 270.

ريوي، «تاريخ الأدب الكردي»، الجزء الأول، بيروت 1994، ص 87-92.

رشيد الكرد، ديوان القافلة، ستوكهولم، السويد 1991، ص 69 - 70.

رشيد كرد، كتاب قواعد اللغة الكردية، الطبعة الأولى، دمشق 1956.

مجلة موسم، العدد المزدوج 18-19 سنة 1999، الذكرى الخامسة والسبعين لتأسيس الحزب، ص 166، والعدد المزدوج 7-8 سنة 1995، ذكريات عن رشيد كرد، ص 43-44.

مجلة الطليعة، العدد الثاني سنة 1994، نحو الذكرى السبعين لتأسيس الحزب الشيوعي السوري، ص 56-64.

## ماذا تعرفون عن برشلونة؟



يتابع جمهور محدد لكرة القدم أخبار فريقه المفضل «برشلونة» حول العالم على الشاشات ووسائل التواصل. ويتقصى قسم من جمهور «برشلونة» تاريخ المدينة الكاتالونية وأخبارها تعبيراً عن حبهم لفريقهم الكروي المفضل! فماذا يعرف جمهور برشلونة عن مدينة النيران؟

### قاسيون

ثارت المدينة الكاتالونية على الحكم الملكي الإسباني عام 1714 وتعرضت أحياناً إلى الهدم، وفي فترة الثورة الصناعية الرأسمالية في القرن التاسع عشر، هدم الأهالي سور المدينة الذي يعود إلى القرون الإقطاعية الوسطى، وحولوا الحصن الإقطاعي إلى حديقة عامة. وعرفت برشلونة منذ ذلك الوقت بلقب أول مدينة صناعية في إسبانيا. نشأت الطبقة العاملة الإسبانية في برشلونة، لذلك كانت المدينة قاعدة للحركات العمالية في القرن التاسع عشر، واشتهرت بإضرابات العمال الكبرى في النصف الأول للقرن العشرين. «مدينة النيران» فيلم سينمائي من إخراج داني دي لا توري، وإنتاج

شركة نتفليكس 2018. يحكي الفيلم قصة رجل شرطة سري ترسله حكومة مدريد عام 1921 إلى برشلونة للتحري في موضوع سرقة شحنة أسلحة عسكرية. يتسلل الشرطي إلى المافيا المحلية التي تضم جهاز الشرطة المحلي ورجال الجريمة المنظمة، ويعترف إلى الفوضويين وضباط الجيش الذين يدفعون باتجاه الفاشية، ويعترف أيضاً على قادة نقابات العمال الذي يقودون الإضرابات. المافيا المحلية، جهاز الشرطة، الجريمة المنظمة، الضباط الفاشيون، الفوضويين، نقابات العمال، الضباط الوطنيون المتصارعون مع الفوضوية والفاشية، هي قطاعات المجتمع البرشلوني المتصارعة التي تحدث عنها الفيلم في فترة 1921، حيث تقود

العنف». يدلنا البرنامج السابق من مشاهد «مدينة النيران» على المناضلين الشيوعيين الإسبان في فترة صعود الحزب الشيوعي الإسباني، الناشئ حديثاً من صفوف حزب العمال الاشتراكي الإسباني. وينتهي الفيلم بانتقال الضابط الوطني إلى محاولة حماية الشيوعيين وترك جهاز الشرطة الفاسد الذي يدفع باتجاه الحرب الأهلية.

النقابات العمالية 600 إضراب عمالي في المدينة الكاتالونية خلال عام واحد فقط. يبرز الفيلم صراعاً بين تيارين في صفوف العمال، تيار فوضوي ينادي بالعنف ويحصل على الأسلحة المسروقة من الضباط الفاشيين، وتيار آخر لم يطلق الفيلم عليه أية صفة! بل قدم برنامجه السياسي عبر مشاهد الفيلم بلا اسم: قادة النقابات الذين يصرون على «خوض الإضرابات السلمية ومواجهة الاعتقالات ونبد

## أخبار ثقافية

### كانوا وكنا

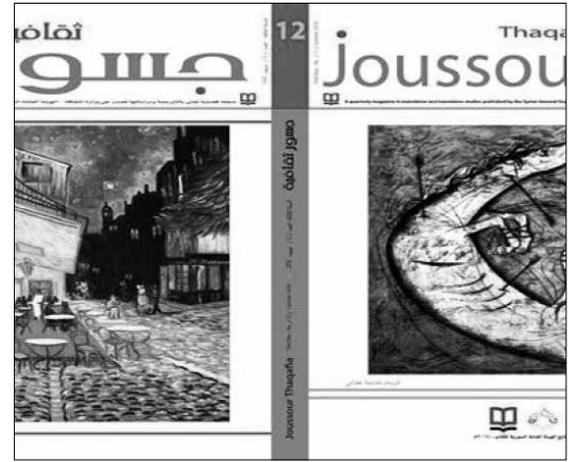


من يكافح لتحقيق العدالة الاجتماعية لا يكره نفسه التي يكافح بها لتحقيق هدف بهذا السمو، الكفاح له فرحة عندما تعرف أنك تمنح حياتك فداءً لحياة الآخرين، وأنت المؤمن بأن إنقاذهم من براثن الخوف والمرض والجوع والنل جدير بأن يضحى في سبيله. في الصورة: صاحب الكلمات السابقة الأديب الراحل حنا مينه «1924-2018» أحد أبرز ممثلي الرواية الواقعية السورية والعربية.



### معرض تصوير ضوئي لجورج عشي

استضافت صالة المعارض في المركز الثقافي بأبي رمانة معرضاً للتصوير الضوئي للفنان جورج عشي، حمل المعرض عنوان «عين أحببت دمشق» وضم 62 لوحة متنوعة اختارها الفنان باختيار اللقطة المناسبة والحسابات الدقيقة للظل واللون دون التدخل في جوهر الصورة، لتعبر عن جمالية مدينة دمشق باللونين الأبيض والأسود، يذكر أن الفنان جورج عشي قضى عشرات السنوات ما بين التصوير الزيتي والفتوغرافي وتآليف الأغاني ومعتاد على تصوير مشاهد يومية لمدينة دمشق، وكرّس سنوات من عمره لتجميع أرشيف كبير للمدينة، وخاصة دمشق القديمة التي تمتاز بأسلوبها الخاص في العمارة.



### عدد جديد من مجلة جسور

صدر العدد الجديد من مجلة جسور الثقافية الفصلية، واحتوى العدد مواضيع متنوعة مترجمة من عدة لغات في الفن والأدب والسياسة، إضافة إلى ترجمة لقصص عالمية. عالجت المواد المنشورة نشأة علم الترجمة وتعريفه، ومقارنة في النظرية الأدبية، وتدريب الأعمال المترجمة، وطرائق ترجمتها ونقد الأعمال المترجمة، ونصوصاً مترجمة من الروسية والإنكليزية والبرتغالية وغيرها. أما شخصية العدد فكانت من نصيب الروائي جوزيه ساراماغو، أول كاتب باللغة البرتغالية يمنح جائزة نوبل للاداب، حيث نشر في العدد الجديد للمجلة ست دراسات حول الروائي ساراماغو، رصدت تجربته الروائية ومقالاته الصحفية.

### للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الإسم	الهاتف	دمشق وريفها	محمد عادل اللحام	0944484795	طرطوس	صلاح معنا	0999725141	الحسكة	حمدا لله ابراهيم	0999212404
درعا	خالد الشرع	0968844820	حمص	محمد زهري زهرة	0933145891	حماة	أنور أبو حاضمة	0933763888	حلب	جمال عبدو	0933796639
السويداء	هاني خيزران	0952769397	اللاذقية	صلاح طراف	0988386581	دير الزور	زهير المشعان	0932801133	الرقبة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 20/01/2019» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 18/12/2003

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 03/12/2011

# عن «كوربين» والـ «فيسبوك» الاشتراكي وقانون تفاوت التطور



في مواجهة المنطق الربحي - الاحتكاري ودوره الإيديولوجي التضييقي وتوجيهه للوعي، لمواقع التواصل الاجتماعي «أهمها» «فيسبوك» والمنصات الإعلامية الكبرى، قُدمت طروحات حول مواجهة دور هذه المنصات في حياة الملايين من أجل بديل ديمقراطي عام، ومنها ما قُدمه «جيمي كوربين» «حزب العمال البريطاني» في «سلسلة من الأفكار الجذرية لبناء إعلام حر وديمقراطي لأجل العصر الرقمي»

■ محمد المعوش

تحولات جذرية في موقع ودور الناس لناحية التحرر المادي والمعنوي من التهميش والانتقال إلى الفعل والوعي بإنتاج القيمة الذاتية من خلال تطوير المجتمع الناشئ وعبره، وليس عبر التعويض الوهمي عن غياب القيمة والدور والرضا المعنوي عبر المنصات الافتراضية التي تعمل كصالة عرض لـ «البضاعة» البشرية التي يطلب عارضوها تقييمها، حيث «صاحب» البضاعة هو البضاعة نفسها. وهذا التحرر يجري وسيجري ليس دفعة واحدة عالمياً، بل تبعاً لتقدم التجارب السياسية والصراع في كل دولة على حدة.

## البديل الخاص

فعلياً، لا يتفاعل المشتركون على «فيسبوك» الذين هم عدة مليارات كلهم مع بعضهم البعض، بل على شكل مجموعات مناطقية أو سياسية أو اجتماعية أو وطنية لها طابع وظيفي ثابت غالباً ولكن متنوع... وهي محدودة عددياً كذلك. بالتالي يمكن للتجربة السياسية البديلة أن تقدم بدائلها الوطنية تقنياً، وتبقى قادرة نسبياً على تشكيل الفضاء حيث يوجد: «الجميع» هناك. أليست منصة «واييو» الصينية هي بديل تقني «ولا نقول وظيفي سياسي» لـ «فيسبوك» «المحظور» في الصين؟

أما الجانب الأهم، غير التقني، هو: أن تحولاً نوعياً في الدينامية السياسية للتجارب السياسية الاشتراكية البديلة من موقع المجتمعات المتأثرة إلى الموقع الفاعل، يعني: تحولاً نوعياً في الأدوار الفردية من مهمش إلى فاعل منتج شامل اجتماعياً كفرد مشترك في إدارة المجتمع. هذا سينقل ثقل حركة التاريخ، أو ما يجري في الحياة، من المنصة التي لا يريد الناس أن يضيعوا ما يحصل عليها «على حد تعبير «باسيت»، إلى المجتمع نفسه، الذي سيكون هو «الخبر» والحركة التي يترقبها الناس اليوم.

## تحول نوعي في الوظيفة

التحولات الاجتماعية ستغير إذا ليس فقط في ملكية منصات التواصل من احتكارية ربحية إلى جماعية عامة، بل ستتغير وظيفتها عندما يجري تعطيل «نموذج أعمال فيسبوك» القائم على استغلال الحاجات المعنوية للمهمشين المتغربين. ولكن التحول الوظيفي

وأبرز ما جاء في الطرح: ضرائب كبيرة على عمالقة التكنولوجيا وتوزيع أرباحها على وسائل الإعلام العامة، والإدارة الجماعية لهذه الوسائل، وتوظيف التقنيات الجديدة في صنع القرار عبر الشبكة، وإنشاء منصات تواصل اجتماعي عامة، والسيطرة الجماعية على البيانات.

وأشار صاحب المقال «لويس باسيت» لطروحات أبعد كتأميم هذه الوسائط، وتحديات هذا التأميم العملية والسياسية، كصعوبة تحديد ماذا يمثل «فيسبوك» مادياً، كونه يستند على «عمل» المشاركين فيه ومعلوماتهم، وبالتالي، القدرة على تفادي الضرائب إضافة إلى الحدود السياسية لإيقاف «نموذج أعمال فيسبوك» القائم على الإعلانات بغاية الربح وإغراق الناس في الإدمان السلوكي. وحسب «كوربين» فإن البديل ما بعد الرأسمالي يعني: مزجاً لنهجي المصدر المفتوح والرقابة الديمقراطية على هذه المنصات. ولم يستبعد قيام نماذج أخرى في الفضاء الإلكتروني إلى جانب «فيسبوك» كمنصات بديلة مفتوحة وغير احتكارية كـ «ويكيبديا»، ولكن ذلك يشوبه صعوبات التنافس.

## بين العالمي والخاص

إن انحكام أفق بديل لتجربة «فيسبوك» كظاهرة عالمية بالنظام الرأسمالي في العالم، وخصوصاً تمركزه التقني في المركز الغربي وكذلك استناده إلى سيادة وضخ فكر هذا المركز، محمولاً على البنى الاجتماعية الرأسمالية لباقي الدول «التابعة في غالبها»، فإن فكرة تأميم «فيسبوك» ستشبه في العام أية خطوة تأميم أخرى كتأميم شركات النفط العالمية مثلاً، التي حصلت في دول تجارب جذرية مختلفة، حيث إن القسم المحلي من الشركة الاحتكارية «العابرة للقارات» هو ما تم تأميمه فقط، ولم تتأتم الشركة العالمية ككل دفعة واحدة في كل العالم، وهذا منطقي حسب تطور الصراع وتفاوته عالمياً. أما الأهم، فكون تأميم «فيسبوك» يعتمد في جانب أساس منه على القطع مع الحاجة الإدمانية للمشاركين البشر، وبالتالي، إن

التقليدية المرتبطة بالزمن وبعدد محدود من البشر» وإخفاء وبطء وصول المعلومة للغالبية العظمى المعنية. هذه الجوانب تعني تحولاً وظيفياً سياسياً أساساً للمنصات، هو الرقابة الشعبية واليقظة على مدار الساعة. هذا الدور تقوم به راهنا صفحات قوى التغيير والأفراد الفاعلين اجتماعياً وسياسياً على «فيسبوك»، ولكنه ليس المهيمن فيه.

إن بديلاً وطنياً ممكناً ليس بالضرورة نفيًا «لفيسبوك» «أو غيره من الوسائط» من داخله، بل تنافساً مرحلياً بين الوسائط، وهو ما لم ينفه «باسيت» ولكنه لم يتوسّع فيه. ولكنه سيكون بديلاً لا يشبه «فيسبوك»، حيث يختلف هناك الناس والدولة، والأحلام والمعاني.

■ \*مراجعة مقال قاسيون- عدد 884: «فيسبوك ما بعد الرأسمالية...» تحرير التواصل العالمي».

نحو أطر لصنع القرار بشكل ديمقراطي على الشبكة كما اقترح كوربين هو اقتراح قد يعتبر فضفاضاً، حيث لا يمكن عملياً لعدة ملايين أن تشارك دفعة واحدة في نقاش قضية ما وتخرج بقرار «مليونى» ومتزامن، ولا بد لاتباع التنظيم المركزي هنا أيضاً. أي لن تكون هذه المنصات المفتوحة والديمقراطية بديلاً عن أليات وهمية ومركزية التمثيل الشعبي، ولكنها ستكون مساعداً لهذه الأليات، أقله في المراحل المنظورة للمجتمع. أليست مجموعات «الواتساب» اليوم هي شكل مصغر من هذه الأطر؟

## المنصات كهيئات رقابية شعبية

تقديم هذه المنصات لصنع القرار الشعبي، المساعد للهيمية التمثيلية للدولة القادمة وتحسينها، لديه جوانب تقنية، كالسرعة والتزامن و«القدرة على التحشيد» «حسب «باسيت»، ما يدعم تجاوز الجوانب البيروقراطية «الهيئات الرقابية والتمثيلية



حزب الإرادة الشعبية

5000 ل.س للمؤسسات والجهات العامة والخاصة

قيمة الاشتراك السنوي للأفراد

2000 ← 2019

قاسيون

إطلاق حملة الاشتراكات السنوية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار